١٩٥٠ رقم

Distr.
GENERAL

E/ESCWA/SD/1998/6
1 June 1998
ORIGINAL: ARABIC

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا

UN
LIBRARY

دور المنظمات الأهلية العربية في تنمية المجتمعات المحلية

الأمم المتحدة
نيويورك ١٩٩٨

الآراء الواردة في هذه الدراسة هـــي آراء المؤلـــف ولا تمثـــل بـــالضرورة آراء اللجنـــة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا.

صدرت كما وردت من الشعبة المعنية.

98-0239

تمهيد

قام "مركز البحوث العربية" بإعداد هذه الدراسة مستعيناً بالسيدة (شهيدة الباز) خبيرة الاقتصاد السياسي للتنمية. والشكر موصول للمركز وللسيدة الباز على الجهد الملحوظ فيما تناولته الدراسة من بحث للإشكالية الهامة حول "دور المنظمات الأهلية العربية في التنمية المحلية" في ظروف تغيرات عالمية ذات أبعاد اقتصادية وسياسية وثقافية متداخلة. وذلك، بالاضافة لبحث الآثار متعددة الجوانب على واقع التنمية ومتطلباتها في المجتمعات العربية. تلك الآثار التي تنال من مفهوم التنمية نفسه فضلاً عن قضايا الأدوار المتنوعة للقوي الاجتماعية المختلفة في إطار هذه المفاهيم التنموية.

وتحاول الدراسة التوصل إلى تعريف محدّد للتنمية بصورة عامة، والتنمية المحلية بصورة خاصة، وذلك في إطار مفهوم للتنمية الشاملة بنظرة بنيوية متكاملة للعملية التنموية التي تتفاعل في إطارها الحركات الاجتماعية والجمعيات الأهلية. وعندما يتطرق البحث إلى دور المنظمات الأهلية في العملية التنموية، فإن معطيات هذا البحث تتركز في إطار الكشف عن مشكلاتها وآفاقها وتشابكاتها كآلية للديمقراطية في المجتمع السياسي والاقتصادي وتنميته الشاملة في نفس الوقت.

ولذلك فقد توزعت هذه الدراسة إلى ثلاثة أقسام رئيسية، يتناول القسم الأول إشكالية التنمية العربية والمنظمات الأهلية، فيما يلقي القسم الثاني الضوء على واقع المنظمات الأهلية العربية من حيث مجالات عملها وآليات حركتها الداخلية والخارجية والأطراف المتفاعلة معها أما القسم الثالث، فيتطرق لبعض الملاحظات الختامية والتوصيات التي تركز على أزمة التنمية وأهمية المشاركة وشروط وتطوير دور المنظمات الأهلية وزيادة فعالية شراكتها في العملية التنموية الشاملة.

المحتويات

الصفحة

تمهيد ..... ج
تقديم ١

أولاً- إشكاليات التنمية العربية والمنظمات الأهلية ٢

ألف- أزمة التنمية العربية ٢
باء- المنظمات الأهلية والتنمية المحلية ٤
جيم- تعريف المنظمات الأهلية بين العولمة والملاءمة ٧

ثانياً- المنظمات الأهلية في المجتمع المدني العربي ١١

ألف- مؤسسات المجتمع المدني ١٣
باء- المنظمات الأهلية العربية ١٥

ثالثاً- ملاحظات ختامية وتوصيات ٣٥

توصيات ٣٨

المراجع العربية ٤٠

المراجع الأجنبية ٤٢

تقديم

أدت التغيرات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية التي حدثت على مستوى العالم في الحقب الأخيرة إلى انتشار الدعوة إلى تفعيل المنظمات الأهلية وتكريس دورها في التنمية، باعتبارها آلية لمشاركة المواطنين وإطارا لتنظيم مبادراتهم وتنمية وعيهم بحقوقهم الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والمدنية.

وقد انعكس ذلك على المنطقة العربية، حيث تزايد الوعي بأن تحقيق التنمية الشاملة يجب ألا يكون مسئولية الحكومات وحدها، حيث أنها عملية ديمقراطية تعتمد على التفاعل المنظم بين المجتمع والدولة.

ورغم أن المنظمات الأهلية العربية قد وجدت منذ وقت طويل، إلا أن دورها التنموي ما زال دورا جديدا يشوبه الكثير من الغموض وعدم الوضوح. ولذلك تهدف هذه الورقة إلى القاء الضوء على بعض المتغيرات الخاصة بالمنظمات الأهلية العربية في ارتباطها بالدور التنموي خاصة على مستوى المجتمعات المحلية. وتنقسم الدراسة إلى ثلاثة أقسام رئيسية. يتعرض القسم الأول إلى إشكالية التنمية العربية والمنظمات الأهلية. ويلقي القسم الثاني الضوء على واقع المنظمات الأهلية العربية من حيث مجالات عملها وآليات حركتها الداخلية والخارجية والأطراف المتفاعلة معها، ثم يتضمن القسم الثالث والأخير بعض الملاحظات الختامية والتوصيات.

أولا- إشكالية التنمية العربية والمنظمات الأهلية

ألف- أزمة التنمية العربية

رغم ما بذلته الأقطار العربية في العقود الأخيرة من جهود متنوعة الاتجاهات لتحقيق التنمية، إلا أنها ما زالت تواجه الكثير من التحديات والمشكلات التي تعوق تحقيق هذا الهدف. فعلى الرغم من تزايد الثروات الناجمة عن اكتشاف النفط وارتفاع عوائده منذ السبعينيات، وكذلك رغم انتقال جزء من هذه الثروات إلى الأقطار العربية غير النفطية عن طريق تحويلات العمالة المهاجرة، إلا أن معظم الأقطار العربية ما زالت تعاني بشكل عام من التخلف الاقتصادي والاجتماعي والسياسي والثقافي.

أدت الطفرة الهائلة في عوائد النفط إلى اعتماد الدول النفطية شبه المطلق على إنتاج النفط الخام وتصديره، مما أدى إلى حدوث خلل واضح في هيكل الإنتاج والتبادل لهذه الأقطار، تمثل في عدم التوازن بين القطاعات الاقتصادية المختلفة. وظهر ذلك في ضعف مساهمة القطاعات الإنتاجية السلعية كالزراعة والصيد والصناعات التحويلية بحيث وصلت نسبتها في الناتج المحلي الإجمالي في الثمانينيات إلى ٦ في المائة (الكواري، ١٩٨٥ ص ٣٧٤). هذا بالإضافة إلى اتجاه الدول النفطية إلى المغالاة في الاستثمارات النقدية والمالية (غير المنتجة) مما أدى إلى تكريس السمة الريعية الأحادية للاقتصاد النفطي (عبد الفضيل، ١٩٨٥ ص ٢٥٦). وقد أدى تركيز الإنفاق العام على توسيع البنية التحتية، رغم تأثيرها ايجابيا على ظروف المعيشة، إلى ارتفاع معدلات التضخم لتسبق معظم مثيلاتها في العالم، مما أدى بالتالي إلى ارتفاع تكلفة المشروعات التنموية ومن ثم إعاقة التوسع فيها (الدجاني، ١٩٨٥ ص.ص ٣٣٠-٣٣٣). ومن النتائج السلبية لهذا الوضع، الصعوبة التي تواجهها الدول النفطية حاليا في قدرتها على مواجهة الاختلالات الهيكلية التي نجمت عن التراجع في عوائد النفط بعد انخفاض أسعاره. بالإضافة إلى الخلل في هيكل العمالة الناتج عن إهمال القطاعات السلعية كثيفة العمالة مثل الصناعة والزراعة (صايغ، ١٩٨٥ ص ٣٦٣)، مما أدى إلى استبعاد نسبة من قوي العمل اقتصاديا وبالتالي تهميشها اجتماعيا وسياسيا. كما أدى عدم توازن هيكل الإنتاج إلى الاعتماد المتزايد على استيراد السلع الأساسية الزراعية والغذائية والسلع المصنعة مما أكمل حلقة التبعية للسوق العالمي، الذي تسيطر على شروطه الدول الصناعية في الشمال وتتحكم بالتالي في أسعار النفط الخام وفي أسعار السلع المصنعة والغذاء الذي تعتمد عليه الدول النفطية. وقد أدى هذا التبادل غير المتكافيء إلى استلاب جزء كبير من فوائض النفط بواسطة الدول الصناعية الكبرى مما أثر سلبيا على تراكم رأس المال في الدول النفطية، والذي بدأت تظهر آثاره بشكل واضح بعد تراجع عوائد النفط وظهور الازمة الاقتصادية نتيجة لحرب الخليج، ليس على المستوى الاقتصادي فقط وإنما على المستوى الاجتماعي والسياسي والثقافي أيضا.

أما الدول العربية غير النفطية فقد تأثرت أيضا بالسياسات التنموية التي تبنتها والتي اعتمدت أساسا على الدخول الريعية مع ضعف هياكل الإنتاج والعمالة. وقد أدى ذلك إلى زيادة معدلات الفقر والبطالة وتضخم الأسعار، ولجأت تلك الدول إلى الاستدانة من المؤسسات المالية الدولية إلى أن نشأت أزمة الديون والتي كانت شرارة البدء في تنفيذ سياسات العولمة التي تضع شروطها أيضا المؤسسات المالية الدولية التي تسيطر عليها الدول الصناعية. ففرضت تلك المؤسسات على الدول العربية المدينة برامج التكيف الهيكلي، والتي أطلق عليها سياسات الإصلاح الاقتصادي. وتتمثل هذه السياسات أساسا في التحول إلى السوق الحر، مع إنحسار دور الدولة الاقتصادي و دورها الاجتماعي في ومسئوليتها عن تقديم الخدمات الاجتماعية، مع تكريس فكرة المسئولية الفردية للمواطن، في إطار الديموقراطية الليبرالية المطبقة في الغرب. ويتخذ هذا الشكل من إعادة الهيكلة إقتصاديا وسياسيا وثقافيا النموذج الغربي كمرجعية أساسية له، وذلك بالرغم من إختلاف المجتمعات العربية عن الدول الصناعية المتقدمة، التي تتمتع بدرجة عالية من تطور آليات الدولة والسوق ومؤسسات المجتمع المدني بشكل يحافظ على توازن المصالح. وقد أدى تطبيق هذه السياسات عربيا، مع ضعف الدولة والسوق والمجتمع المدني، إلى استبعاد جزء كبير من القوة الاجتماعية من هيكل الإنتاج والعمالة وبالتالي زيادة معدلات الفقر وعدم القدرة على المشاركة في الفرص الاجتماعية والاقتصادية والسياسية المتاحة مما يسلب التنمية جوهرها ومعناها. ويمكننا أن نضيف إلى ذلك، أن هذه السياسات التنموية والتي هي جزء من عمليات العولمة تؤدي إلى تكريس تبعية الدول العربية، مع تفاوت أنظمتها لمراكز القوى المسيطرة على النظام العالمي الجديد، مما يؤثر على استقلالية القرار السياسي والتنموي.

ويتبين مما سبق أن هناك حاجة ماسة إلى أن تعيد المجتمعات العربية النظر فيما سبق من تجارب وسياسات وأن تبحث بأمانة عن رؤية تنموية مغايرة تضمن لها الخروج من مأزق التخلف والتبعية. وليس المطلوب في هذا السياق إختراع شيء جديد وإنما يكفي العمل الصادق لتحقيق ما وصلت إليه النظريات التنموية بصدد التنمية الشاملة التي تتجاوز النمو الاقتصادي الذي لا يعتبر شرطا مسبقا لإشباع الحاجات الإنسانية، كما تدعي نظريات النمو، ولكنه نتيجة لها حيث يؤدي إشباع الحاجة إلى الغذاء والعمل والمأوى والتعليم والمشاركة والإنتماء إلى تمكين البشر من تحقيق النمو الاقتصادي (Braun 1987, p. 90). والتنمية الشاملة بهذا المعنى هي التي تتمحور حول الإنسان، فهو يصنعها ويجب بالتالي أن يحصد ثمارها، وإلا فلن يجد الدافع إلى المشاركة. وبناء عليه، فإن نجاح التنمية الشاملة مشروط بأن تكون أهدافها متطابقة مع الاحتياجات الحقيقية للمواطنين ونابعة من المجتمع المحلي وليس من خارجه. ولذلك يجب أن تعتمد مثل هذه التنمية على المبادرات الإبداعية المنظمة للمواطنين أصحاب المصلحة، وعلى المشاركة الشعبية الحقيقية في صنع القرارات التنموية وتنفيذها في إطار الحرص على الحفاظ على الاستقلال الوطني.

باء- المنظمات الأهلية والتنمية المحلية

يشير ما ورد أعلاه إلى مرتكزات العلاقة بين التنمية والمنظمات الأهلية. فالطريق الوحيد لتحقيق المشاركة الشعبية في الوطن العربي، الذي يتميز بالوفرة النسبية للسكان مع تدني خصائصها النوعية من منظور الإنتاجية الاجتماعية والاقتصادية، هو تعبئة المواطنين في تنظيمات فعالة على كل المستويات، خاصة القاعدية Grass-Root التي تشمل المهمشين والمستبعدين عن المشاركة اقتصاديا واجتماعيا وسياسا. وتصبح المنظمات الأهلية في هذه الحالة هي الإطار الذي تنتظم فيه الجماهير لتحقيق أهدافها التي حددتها بنفسها سواء كانت خدمية أو إنتاجية أو دفاعية، ومن خلال هذه المنظمات ينمو الوعي الجمعي بأهداف التنمية وبالقدرة على المشاركة الحقيقة (الباز، ١٩٩٠ ص ١٥٣).

ويبرز هنا مفهوم التنمية المحلية في ارتباطه بالمشاركة الشعبية في صنع التنمية، حيث تبدأ التنمية الحقيقية على المستوى القاعدي الذي تشغله الغالبية العريضة من الجماهير. على أنه من المهم التأكيد أن المقصود بالتنمية المحلية ليس ما يحدث الآن في كثير من دول العالم الثالث بقيادة وكالات ومؤسسات دولية في إطار ما يسمى بمشروعات تنمية المجتمع Community development projects والتي تركز على إقامة مشروعات محلية بشكل مجزأ لرفع مستوى معيشة بعض فئات السكان المحليين. إن مثل هذه المشروعات تتحدد، في غالب الأحيان، في إطار رؤى تنموية تمت صياغاتها خارج المجتمعات المحلية، لتحقيق أهداف ربما لا تلائم ولا تحقق المصالح الاستراتيجية لهذه المجتمعات. وقد يؤدي نجاح بعض هذه المشروعات إلى وجود جزر منعزلة عن بقية المجتمع، وإن أصابها بعض التحسن في مستوى المعيشة، إلا أنها تكرس مفهوم التنمية الجزئية التي لا تحقق، بل ربما تعوق، التنمية الشاملة التي تهدف إلى تغيير المجتمع ودفعه متكاملا إلى الأمام.

لذلك فالمقصود بالتنمية المحلية هو عملية تعظيم قدرة المواطنين في المستوى المحلي على المشاركة في صياغة أهداف التنمية الشاملة استراتيجيا، وتحديد الأهداف المرحلية وخطط العمل التي يمكن تحقيقها على المستوى المحلي، والعمل على إيجاد الآليات الملائمة لتنفيذ هذه الأهداف المرحلية بالشكل الذي يؤدي إلى التواصل مع، والوصول إلى، تحقيق الأهداف الاستراتيجية للتنمية الشاملة. أي أن التنمية المحلية بهذا المعنى هي جزء لا ينفصل من عملية تنموية أكثر شمولا ترتبط بالمجتمع كله وتشمل أبعاده الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية في علاقاتها الجدلية والتكاملية.

كما أن هذا الجزء، أي التنمية المحلية، إذا توافرت له القدرة التنظيمية التعبوية والوعي الشمولي بالأهداف الاستراتيجية للتنمية، يمكن أن يصبح رأس الحربة في تحقيق التنمية الشاملة. ويبرز في هذا الأطار أهمية الدور التعبوي للمنظمات الأهلية، حيث أن

التعبئة الحكومية على المستوى القومي عادة ما تكون سطحية ولا تنفذ إلى مستوى تغيير القيم الثقافية المعوقة للتنمية عند الجماهير (Ehrenberg 1987, pp. 73-80). كما تستطيع المنظمات الأهلية القيام بهذا الدور كونها أقدر على ترجمة الاحتياجات المحلية إلى أهداف وخطة عمل، وخاصة أنها أقرب وأوثق علاقة بالجماعات المحلية والحركات الاجتماعية (Frantz 1987, p. 16).

وجدير بالتأكيد في هذا السياق بأن قيام المنظمات الأهلية بهذا الدور لا يمكن أن يعني إعفاء الحكومة من مسئوليتها نحو المجتمع، ولكنه يعني ضرورة العمل على تعظيم قدرة هذه المنظمات بالقدر الذي يمكنها من مواجهة احتكار الحكومة للسلطة السياسية، واحتكار القطاع الخاص للسلطة الاقتصادية (الباز، ١٩٩٧ ص ٣٤). ويمكن أن يكون نشاط المنظمات الأهلية مكملا لوظائف الدولة أحيانا شريطة أن يتم ذلك في إطار مناخ ديموقراطي، تؤمن فيه الدول بمصالح وحقوق القوى الاجتماعية المختلفة التي تمثلها هذه المنظمات التي يجب أن تتمتع بقدر كبير من الاستقلال عن الدولة. ومن ناحية اخرى، فإن المنظمات الأهلية ذاتها يمكن أن تكون أحد المداخل لتعليم الممارسة الديموقراطية، حيث ينتج عن إنخراط الافراد في منظمات ذات هياكل وأطر مستقرة، لها أهداف محددة ومعتمدة على مبدأ التسيير الذاتي، إيجاد المواطن العضوي الملتزم بقضايا الوطن، كما أنها تنمي القدرة على النقد والمساءلة لصانعي القرار. أي أنها تخلق الظروف الدافعة للسلوك الديموقراطي (الصاوي، ١٩٩٣ص ٣).

إن فاعلية الدور الذي يمكن أن تقوم به المنظمات الأهلية في تحقيق التنمية المحلية القائمة على المشاركة الشعبية الواعية، ترتبط بالمنظور (Paradigm) الذي ينظر من خلاله إلى هذه المنظمات. والمهم هنا الإشارة إلى منظورين، من حيث الدور الذي تلعبه المنظمات الأهلية، وهما المنظور الوظيفي (The functional paradigm) والمنظور البنيوي (The structural paradigm) (البصام، ١٩٩٧).

أن المنظور الوظيفي، هو الذي يأخذ في الاعتبار وظيفة المنظمات الأهلية في تقديم الرعاية للفقراء والمحتاجين، وإشباع حاجات خدمية لفئات اجتماعية معينة أو للمجتمع بشكل عام، ولذلك فهي عادة ما تقوم لمعالجة المشكلات بعد ظهورها، وتعرف هذه الوظيفة بالرعائية أو الخدمية Welfare/Service delivery. وفي هذا الإطار تتسم المنظمات بأنها تحمل جزء من العبء عن الدولة، كما أن نشاطها يؤدي إلى تقليل حدة التوتر الناتج عن التفاوتات الاجتماعية الحادة، بالإضافة إلى أنها قد تلعب دورا اقتصاديا في إطار زيادة الدخل والعمالة والإنتاج. على أنها، في هذا الإطار، لا تهدف عادة إلى إحداث تغيير جذري في نظام المجتمع، بل أن معظمها يعمل ضمن سياق الحفاظ على الوضع القائم، كما أنها بطبيعتها الرعائية الخدمية لا تساهم في تعظيم مشاركة المواطنين. لذلك فقد أعتبر البعض هذا الدور، إلى جانب الدور الخيري التقليدي، هو بمثابة إعادة لإنتاج علاقات التبعية

والسيطرة والسلبية التي سادت القطاع الأهلي تاريخيا في كثير من المجتمعات (Landim 1992, p.3).

أما المنظور البنيوي فيرتبط بدور المنظمات الأهلية في المساهمة في عملية التحول الاجتماعي والسياسي للمجتمع باعتبارها أحد العوامل الأساسية في البناء الاجتماعي. ويتسم دور المنظمات الأهلية في هذه الحالة بعلاقته بمؤسسات المجتمع الأخرى (الدولة والسوق) بكونه يؤدي إلى التوازن الاجتماعي للقوى الفاعلة وليس دورا تابعا أو ملحقا بالعناصر الأخرى. كما يتسم هذا الدور بالديمومة وبأنه ليس طارئا، ولذلك يكون نشاطه مخططا وليس طرفيا Ad hoc، وأخيرا يعتبر العمل الأهلي بهذا المنظور مؤسسة institution وليس مجرد تنظيم. وتعرف المؤسسة هنا بأنها مجموعة من القواعد والقوانين الراسخة التي يتم وضعها لمقابلة المصالح الجماعية، وهي كذلك أنماط مستقرة للسلوك الذي يتم الاعتراف به وتثمينه من قبل المجتمع. والمنظمات الأهلية بهذا المعنى تتجاوز الدور الرعائي- الخدمي إلى الدور التنموي الذي يعني تعزيز القدرات، والدفاع عن الحقوق، وتمكين الجماعات المستهدفة. وحتى لو قدمت هذه المنظمات الرعاية والخدمات، فهي تقدمها كمؤسسة قامت أساسا للدفاع عن مصالح الجماعات وحمايتها، مما يعطيها شرعية ويضع تطويرها في إطار التغيرات في البنية الاجتماعية (البصام ١٩٩٧).

وقد برز هذا المنظور للمنظمات الأهلية في أمريكا اللاتينية وبعض الدول الآسيوية، ولم يكن اهتمامها موجها إلى التنمية الاقتصادية بشكل محدود، ولكن إلى تغيير الواقع هيكليا. فبدلا من التركيز على مشروعات تحقق نتائج مادية محددة للفئات المستفيدة، كان هدف هذه المنظمات هو خلق المواطن القادر على التغيير عن طريق تطبيق منهج "التعليم السياسي" الذي وضعه (باولو فيريري)، والذي يمحو الأمية الأبجدية والسياسية في نفس الوقت، بهدف توعية وتعبئة الجماهير (Landim, 1992). وفي هذا الإطار ترتبط المنظمات الأهلية بنيويا بالتنمية، بحيث تكون في هذه العملية طرفا في شبكة علاقات مع الدولة والقطاع الخاص، على أساس الشراكة القائمة على التوازن في علاقات القوى بين الأطراف. ولذلك يكون مفهوم التنمية المتبنى في هذه الحالة هو التنمية بالمشاركة (Participatory Development) ويعني ذلك بالتالي أن دور هذه المنظمات هو دور تعبوي يرتبط بالتمكين وتعظيم القدرات في إطار نضالي، حيث تعمل هذه المنظمات على خلق العقلية الناقدة لما يحدث في المجتمع والمبدعة لأشكال التغيير والتقدم. وتأخذ المنظمات الأهلية بهذا المفهوم البنيوي معنى الفاعل (أو الوسيط) الاجتماعي (Social agents)، أي أنها تمثل القوة القصدية الفاعلة في التغيير الاجتماعي، عن طريق قدرة التأثير على العلاقات بين الأفراد والجماعات باتجاه رفع مستوى الوعي وزيادة المهارات السياسية والقدرات التفاوضية في مجال الحق العام (البصام، ١٩٩٧). ويوسع ذلك من سلطات المنظمات الأهلية بحيث تصبح فاعلا جماعيا في التنمية (Collective agent for development).

ويعني ربط المنظمات الأهلية بالتنمية بنيويا بالمعنى السابق ذكره، ضرورة وجـــود رؤية تنموية واضحة ومترابطة على المستوى القومي وعلى المستوى الفردي والمحلي، وهي الرؤية التي تقوم أساسا على احترام البشر ومن ثم على ديمقراطية المشاركة وعدالة التوزيـع. وهنا يظهر مفهوم الحقوق الاقتصادية والاجتماعية كمحرك للمنظمات الأهلية بدلا من فكـــرة الخدمة الاجتماعية المرتبطة بالرعاية والخير والإحسان وتقديم الخدمات.

جيم- تعريف المنظمات الأهلية بين العولمة والملاءمة

يلاحظ أن التعامل مع القطاع الأهلي بشكل عام ما زال يسوده المعيـــار الوظيفـي. فالبنك الدولي يعرف المنظمات غير الحكومية بأنها مؤسسات وجماعات متنوعة الاهتمامـات، مستقلة كليا أو جزئيا عن الحكومات. وتتسم بالعمل الإنساني والتعاون، وليس لديها أهـــداف تجارية. على أن الأمم المتحدة تأخذ بالتعريف الإنمائي الأوسع، وتتجـه إلـى عـدم الأخـذ بتعريف صارم لعمل المنظمات غير الحكومية، مع اقتراح وضع قواسم مشـــتركة يمكـن أن تحدد عملها، من قبيل التضامن والتكافل Solidarity والعدل الاجتماعي Social justice. ومن خلال هذا المنظور تعتبر المنظمات غير الحكومية بأنها (أ) منظمات متمحورة حول خدمـــة الجماعات Community- based؛ (ب) وانها تتمتع برؤية انمائية محـــددة؛ (ج) وإن إهتمامـــها يتناول تحسين أوضاع الفئات التي تتجاوزها أو تضرها التوجهات الإنمائية؛ (د) كما يتحـــدد عملها في حقول: المشروعات الإنمائية، الطوارىء، إعادة التأهيل، وكذلـــك ثقافـــة التنميـــة والدفاع عن الحقوق الاقتصادية والاجتماعية (البصام، ١٩٩٧). ويلاحظ أنه رغـــم اهتمـــام الأمم المتحدة بالبعد الإنمائي في تعريفها الواسع للمنظمات غير الحكومية إلا أنها لـــم تتخـــط المنظور الوظيفي لدور هذه المنظمات، حيث تبقي الرؤية التنموية في إطار تحسين وتطويـــر أوضاع الفئات المهمشة دون تجاوز ذلك إلى دورها كوسيط اجتماعي في عمليـــات التغيـــير الاجتماعي بنيويا بما يقضي على آليات التهميش.

وتواجه إشكالية تعريف المنظمات الأهلية بصعوبات كثيرة بسبب إختـــلاف الرؤيـــة والمنظور، وكذلك بسبب تعدد الوظائف التي تقوم بها فعلا المنظمات غـــير الحكوميـــة فـــي المجتمعات المختلفة. ولذلك فقد لجأت بعض البحوث الدولية المقارنة إلى الاعتماد على عـــدة معايير لتعريف المنظمات الأهلية (Salamon & Anheier, 1992) وهي:

١- أن يكون للمنظمة الأهلية شكل مؤسسي محدد يميزها عن مجرد التجمـــع المؤقـــت لمجموعة من الأفراد؛

٢- أن تكون منفصلة مؤسسيا عن الحكومة، حتى لو حصلت منها على بعض الدعم؛

٣- أن تكون غير ربحية، بمعنى أن ما تحققه من أرباح لا يذهب لمجلس إدارتها أو أعضائها وإنما لتحقيق الهدف الذي قامت من أجله؛

٤- أن تحكم وتدار ذاتيا، وليس من قبل قوة خارجية؛

٥- ألا تعمل في السياسة بالمعنى الحزبي، وإن كان من الممكن أن تقوم بأنشطة عامة ذات طبيعة سياسية مثل حقوق الإنسان، أو التوعية السياسية؛

٦- يجب أن تشتمل على قدر من المساهمة التطوعية؛

ويمكننا أن نلاحظ هنا أن هذه المعايير أيضا قد ركزت على الأسس البنائية والوظيفية للمنظمات الأهلية ذاتها، وليس على دورها البنيوي في عملية التغيير الاجتماعي بالمعنى المذكور آنفا. وربما تعود سيادة المنظور الوظيفي لهذا القطاع على مستوى العالم، فيما عدا بعض الاستثناءات في بعض مناطق العالم الثالث، إلى أن محاولات التنظير أو التعريف لهذا القطاع ما زالت تأتي من دول الغرب الصناعية حيث تطور هذا القطاع بحيث أصبح يمثل قطاعا ثالثا بين الدول والسوق، يقوم بوظائف محددة في إطار النظام الاجتماعي القائم.

وتوضح دراسة تطور المنظمات الأهلية والأدوار المنوطة بها في مختلف مناطق العالم أن هناك فارقا أساسيا في هذا المجال بين مجتمعات الغرب الصناعية المتقدمة، وبين المناطق الأخرى من العالم الثالث. فرغم أن نشأة المنظمات الأهلية في معظم أنحاء العالم قد ارتبطت بفعل الخير ورعاية الفئات المحرومة، إلا أنها تطورت لتصبح قطاعا يكاد يكون متميزا في الغرب يلعب دورا اقتصاديا واجتماعيا وسياسيا. وقد يعمل هذا الدور أحيانا للضغط على الحكومة من أجل اتخاذ قرارات معينة أو الرجوع عنها، لكنه ما زال في الغالب قائما على التناغم مع النظام الاقتصادي والسياسي السائد الذي حقق درجة كبيرة من التقدم والاستقرار. أما في دول العالم الثالث التي ما زالت تكافح من أجل تحقيق التحرر الاقتصادي والاجتماعي والسياسي، وحيث تعمل المنظمات الأهلية في إطار نظم لا تسمح بالديموقراطية بمعنى المشاركة الحقيقية للمواطنين، فإن بعض هذه المنظمات الأهلية تلعب دورا تحريريا بهدف تحقيق الاستقلال الوطني وبهدف تطوير وتغيير النظم السياسية والاقتصادية والاجتماعية السائدة بحيث يصبح المجتمع أكثر ديموقراطية وعدالة. هذا إلى جانب الدور التنموي التعبوي النضالي الذي تقوم به المنظمات الأهلية في بعض هذه المجتمعات، والذي يقوم على تمكين المواطنين وتعبئة قدراتهم من أجل المشاركة الفعالة في عمليات التغيير الاجتماعي (الباز، ١٩٩٧ ص ٣٨).

ونتيجة لهذا الاختلاف فإن التعريف الوظيفي للمنظمات الأهلية يكون أكثر ملاءمة للدور الذي يقوم به هذا القطاع في الغرب، باعتباره آلية من آليات تسيير المجتمع في إطار النظام القائم. أما سيادة هذا التعريف فكريا على مستوى العالم فهو تعبير عن هيمنة هذه الدول فكريا وثقافيا، كانعكاس للهيمنة الاقتصادية والسياسية، على آليات النظام العالمي الجديد، وتزايد هذه الهيمنة في إطار التصاعد في عمليات العولمة. ويكتسب ذلك أهمية خاصة بعد التطورات العالمية، منذ بداية التسعينات، التي أدت إلى ظهور آليات جديدة لإعادة تشكيل العالم اقتصاديا وسياسيا وثقافيا في إطار نظام عالمي جديد، يقوم على قطبية واحدة متمثلة في النظام الرأسمالي العالمي بزعامة الولايات المتحدة الأمريكية. وتهدف سياسات العولمة التي حددتها هذه القوى المهيمنة إلى إخضاع العالم بكل كياناته لآليات تدفعه إلى الترابط والتفاعل اقتصاديا وسياسيا وثقافيا، باعتباره كيانا واحدا يرتبط بسوق عالمية واحدة. وتبرز آليات العولمة في تيارين أساسيين: ينزع التيار الأول إلى تخطي الكيانات القومية عن طريق إضعاف الدولة القومية المركزية، سياسيا لصالح فئات المجتمع المحلي في إطار تشجيع ما يسمى بالمجتمع المدني، واقتصاديا عن طريق دمج الاقتصاديات الوطنية دمجا كاملا في الاقتصاد الرأسمالي العالمي مع تأمين حرية أنتقال رأس المال والإنتاج. وهذا ما يحدث لدول الجنوب واقتصادياتها. أما التيار الثاني، فيتمثل في الاتجاه إلى إنشاء تكتلات وكيانات سياسية واقتصادية غير قومية تتخطى قدراتها وإمكاناتها قدرات الدولة القومية، بهدف تعظيم قوة الدول والكيانات الكبرى في إطار النظام العالمي الجديد. ويبرز هذا الاتجاه في حركة تطور دول الغرب الرأسمالي (الباز، ١٩٩٧ ص ٢٦).

وتعتبر ظاهرة العولمة من أكثر الظواهر إثارة للجدل والخلاف في هذه المرحلة التاريخية، حيث أنها تتم في إطار من عدم تكافؤ القوى بين دول العالم الرأسمالي ودول العالم الثالث النامية والمتخلفة، مع سيادة علاقات الاستغلال الاقتصادية والهيمنة السياسية، مما يؤدي إلى صراع بين المصالح على المستوى الدولي وصراع بين الطبقات الاجتماعية المختلفة على المستوى المحلي، وقد انتقل هذا الصراع أخيرا إلى ساحة المنظمات غير الحكومية، فظهر تركيز المنظمات الأهلية الغربية على ضرورة بناء مجتمع مدني عالمي، خارج الإطار الخاص بالدولة القومية، يقوم على أساس شبكات للعلاقات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي تشكل مجالا للتحالفات بين الأفراد والمجموعات من أماكن مختلفة من العالم. وقد قامت بالفعل العديد من الشبكات عبر القومية في إطار "مجتمعات عالمية مبدعة" (Imaginative world communities) تتحدى النظم القومية (Lipschutz, 1992) وفي هذا الاتجاه العام نحو العولمة تواجه المنظمات الأهلية الوطنية تحديا قويا، فرغم أنها تركز أساسا على القضايا المحلية، فإن تأثر هذه القضايا بالعوامل الدولية هو تأثير متزايد. وذلك بالإضافة إلى أن معظم مؤسسات التمويل الدولية، مثل: البنك الدولي ووكالات الأمم المتحدة تشترط وصول المنظمات الأهلية الوطنية إلى مستويات تحددت معالمها في خارج بلادها. وبناء على ذلك فقد زادت الضغوط نحو العمل على توحيد الشروط القانونية المؤثرة على

المنظمات الأهلية في المناطق المختلفة. خاصة وأن محبذي فكرة العولمة، يرون بأن المنظمات الأهلية "لا يمكنها أن تتجاهل التنمية العالمية التي تحدث حولها وعليها أن تتكيف معها بشكل أو بآخر حتى يمكنها التعامل مع عالم متداخل ومتفاعل" (Salamon & Anheier, 1994 pp. 122-23).

ومن المهم هنا ملاحظة أن أصحاب هذه الدعوة قلما يتعرضون لعدم التكافؤ بين الأطراف في إطار عمليات العولمة. رغم أن عدم التكافؤ هذا يظهر بشكل واضح في إطار الشبكات العالمية للمنظمات الأهلية التي تسيطر عليها، من حيث التوجهات والبرامج في غالب الأحيان، المنظمات الأهلية الغربية (الباز، ١٩٩٧ ص٢٦١). لذلك فإن عولمة المنظمات الأهلية غالبا ما تؤدي إلى تكريس الدور الوظيفي للمنظمات الأهلية في دول العالم الثالث، إلى جانب جعلها آلية لتنفيذ رؤى وخطط تنموية تهدف أساسا لإدماج هذه الدول في إطار النظام العالمي الجديد ومن ثم تكريس التبعية والتخلف. وتستبعد هذه العملية بالضرورة الدور البنيوي للمنظمات الأهلية الذي يقاوم بطبيعته النضالية الوطنية هيمنة آليات العولمة القائمة على عدم تكافؤ القوى دوليا.

وهنا تبرز المسألة الأكثر أهمية، وهي المتعلقة بحق وقدرة مجتمعات العالم الثالث، على الاختيار التنموي الصحيح والملائم، والذي يمكن أن يؤدي إلى تحقيق التنمية الشاملة اقتصاديا واجتماعيا وسياسيا وثقافيا بأبعادها المحلية والقومية. كما أنه الاختيار الذي يهدف إلى القضاء على التخلف والتبعية ويسهل امكانية تحويل آليات العولمة القائمة على عدم التكافؤ والهيمنة، إلى آليات تقوم على التفاعل المتكافيء والتبادل والحوار الحضاري في عالم أكثر إنسانية. ويرتبط تحقيق هذا الاختيار، بالضرورة، بتعظيم قدرات المواطنين على المشاركة الحقيقية والفعالة، كما يواجه تحقيقه بضغوط وصعوبات دولية عديدة اضافة للمعوقات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية على المستوى الوطني والمحلي. ولذلك يبرز الدور البنيوي للمنظمات الأهلية كخيار وحيد يضمن التعبئة النضالية الواعية للمواطنين، والتي تحتاجها دول العالم الثالث، إذا كانت تريد، بصدق، تحقيق التنمية الشاملة المستقلة، وهو الأمر الذي يقود إلى السؤال التالي: أين يقف القطاع الأهلي العربي من هذا الاختيار التنموي؟

ثانيا- المنظمات الأهلية في المجتمع المدني العربي

يؤدي إرتباط مفهوم المجتمع المدني بالمبادرات الابداعية الحرة لأفراد المجتمع، إلى نتيجة منطقية وهي عدم وجود الأشكال المختلفة لمؤسسات المجتمع المدني العربي. فحيث يوجد إبداع ومبادرة، هناك دائما فرصة لابتكار أشكال جديدة لهذه المؤسسات. غير أن نشأة وتطور مؤسسات المجتمع المدني ترتبط كذلك بمدى الظروف الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، وباحتياجات المجتمع ومدى وعي وقدرة أفراده على التعبير المنظم عن هذه الاحتياجات. ويؤدي ذلك إلى بروز أنواع محددة من مؤسسات المجتمع المدني في لحظة تاريخية معينة، تعكس خصائصها احتياجات المجتمع في تلك اللحظة. ورغم وجود مؤسسات المجتمع المدني في الأقطار العربية منذ بداية القرن التاسع عشر، مع اختلاف المدة من مجتمع لآخر، ومع اختلاف أنماط المؤسسات من فترة زمنية لأخرى، إلا أن المجتمع العربي قد شاهد في الحقب الأخيرة توسعا في مؤسسات المجتمع المدني من حيث الحجم والأشكال المؤسسية والأهداف التي تسعى إلى تحقيقها هذه المؤسسات. وقد ساهم في هذا التوسع عدد من المتغيرات، بعضها يرتبط بالأوضاع الداخلية للأقطار العربية، والبعض الآخر يرتبط بعوامل خارجية تتعلق بمتغيرات النظام العالمي، وفيما يلي اشارة إلى أهم هذه العوامل.

١- العوامل الداخلية

وتنقسم هذه العوامل بدورها إلى عوامل اقتصادية وسياسية واجتماعية وثقافية.

فمن حيث **العوامل الاقتصادية**، أدى خضوع بعض الدول العربية لبرامج التكيف الهيكلي وسياسات الاصلاح الاقتصادي، كنتيجة لتزايد الأزمة الاقتصادية وتزايد الدين الخارجي، إلى اتجاه الحكومات إلى خفض الإنفاق العام على الخدمات الاجتماعية وإلغاء الدعم على السلع الأساسية، مع ارتفاع تكاليف هذه الخدمات والسلع في القطاع الخاص في نفس الوقت. وقد أدى ذلك في تزايد عدد المنظمات الأهلية التي تقدم الخدمات الاجتماعية بدلا من الدولة، وبنفقة أقل من السوق.

كما أدى الخضوع لهذه السياسات أيضا إلى تراجع دور الدولة الاقتصادي في إطار عمليات الخصخصة، في الوقت الذي لم ينمو فيه القطاع الخاص بما يكفي لاستيعاب قوى الانتاج والعمالة، مما ترتب عليه ارتفاع معدلات الفقر والبطالة وتفاقم المشاكل الاجتماعية المترتبة على ذلك. وكان من نتيجة ذلك أيضا زيادة عدد المنظمات الأهلية التي تقدم المساعدات الاجتماعية وبعض فرص العمل والدخل للفئات المحتاجة، وكذلك فرص التدريب والتأهيل المناسبة للمتطلبات الجديدة لسوق العمل.

ومن الناحية الأخرى، فقد شهدت حقبتي السبعينيات والثمانينيات حدوث طفرة في مداخيل كثير من الأفراد في بعض الدول العربية نتيجة لزيادة عوائد النفط، وهجرة العمالة. ومع التحول إلى الاقتصاد الليبرالي ونمو بعض شرائح الرأسمالية العربية، فقد وجه بعض الأفراد جزء من ثرواتهم الخاصة إلى تنظيمات حديثة النشأة. فظهرت لأول مرة في الوطن العربي مؤسسات خاصة، على غرار النماذج الغربية، تعمل على مساعدة المواطنين مثل مؤسسات شومان، صباغ، والحريري (إبراهيم، ١٩٩٣ ص ٢٣). وإن تشابهت هذه المؤسسات مع نظام الوقف في الإسلام من حيث أهدافها، إلا أنها تأخذ شكلا عصريا من حيث الإدارة. وتعتبر المنظمات الأهلية في هذا الإطار آلية لإعادة توزيع الموارد الاقتصادية بما يلائم نظام اقتصاد السوق، ويخفف من بعض نتائجه السلبية.

أما من حيث **العوامل السياسية**، فقد تعاصر مع التحول إلى نظام السوق تحول النظم الشعبوية التي كانت سائدة في بعض الأقطار العربية إلى التعددية السياسية، وتزايد في التوجه الليبرالي بشكل عام. ومع ضعف الأحزاب السياسية الموجودة، وفشلها في استيعاب الاحتياجات والقضايا السياسية الجديدة، سعت الفئات الوسطى، خاصة بين المثقفين، إلى تشكيل منظمات أهلية بعيدة عن الأحزاب كقنوات للتعبير عن رؤاها السياسية. فنشأت منظمات حقوق الإنسان، والمنظمات المدافعة عن الديمقراطية والتعددية السياسية والثقافية وحرية التعبير. كما ظهرت جمعيات رجال الأعمال التي تعبر عن مصالحهم والتي أصبحت تزداد قوة وتنظيما من حيث قدرتها على التأثير في السياسات العامة. وتعتبر المنظمات الأهلية في هذا الإطار آلية سياسية للمشاركة والتأثير في توجهات وسياسات الدولة. وقد ساهم في نمو هذا الجانب اتساع نطاق التعليم بين المواطنين العرب، والذي كان ضمن إنجازات نظم الحكم الشعبوية التي نشرت التعليم المجاني، مما رفع من مستويات الوعي والتوقعات والمهارات التنظيمية اللازمة لبناء المؤسسات العامة والخاصة، كما ساعد على ذلك أيضا نمو هامش الحريات بصورة تدريجية في بعض الأقطار (المرجع السابق).

أما بالنسبة **للعوامل الاجتماعية والثقافية**، فقد مهدت النشأة التاريخية للمنظمات الأهلية التي تأثرت بالقيم الدينية الطريق إلى تأثير المد الديني على تطور المنظمات الأهلية، حيث حدث تزايد ملحوظ في عدد المنظمات الأهلية الدينية وخاصة الإسلامية. وعلى الرغم من أن هذه المنظمات تقدم الخدمات الاجتماعية أساسا، إلا أنها قد ساهمت في إرساء مناخ ثقافي عام ذو سعة دينية، كما أنها مارست في بعض الأحيان أنشطة سياسية. وإلى جانب تأثير المد الديني، فقد ظهرت دعوات ثقافية إلى بذل الجهود المنظمة للدفاع عن قضايا اجتماعية وثقافية، مثل تغيير وضع المرأة، وحماية البيئة، وحماية المستهلك، مما مهد الظروف لإنشاء منظمات تهتم بهذه الأهداف.

٢- العوامل الخارجية

تتمثل العوامل الخارجية في تزايد الاهتمام الدولي والعالمي بدور المنظمات الأهلية في تنمية وتشكيل المجتمعات، باعتبارها آلية للمشاركة الشعبية في صنع القرارات. وقد ظهر هذا الاهتمام وأثره بشكل واضح في التركيز على مشاركة المنظمات الأهلية في المؤتمرات الدولية، واتساع المنتدي الخاص بها من مؤتمر إلى آخر، مما أدى إلى إعطاء زخم للعمل الأهلي بكل أنواعه.

غير أن هذا الاهتمام الدولي يتم في إطار نظام عالمي جديد يقوم على القطبية المنفردة في محاولة لتشكيل المجتمعات من الخارج. ولذلك فقد استعمل الغرب المنظمات الأهلية كآلية سياسية لتغيير ما سمي بالنظم الشمولية (الاشتراكية سابقا) في إطار الدعوة لتحقيق الديموقراطية بالمعنى الليبرالي. كما تلجأ بعض المؤسسات والمنظمات الشمالية الدولية إلى تشجيع المنظمات الأهلية الوطنية في الجنوب وتوجيهها إلى العمل على الإسراع بتحويل الاقتصاد إلى اقتصاد السوق، مما يعد خطوة أساسية لإدماج اقتصاديات هذه الدول في السوق العالمية. كما تعمل أيضا بعض المؤسسات والمنظمات الشمالية الدولية على تمكين هذه المنظمات وتقوية دورها على المستوى المحلي في إطار الدعوة إلى إضعاف الدور المركزي للدولة، وعودتها إلى حدود وظيفة الدولة الحارسة. ومن هنا يركز الاهتمام الدولي على منظمات حقوق الإنسان مع تكريس فكرة عالمية هذا المفهوم الذي يعني اساسا حقوق الإنسان السياسية (الليبرالية)، دون الاهتمام بالحقوق الاجتماعية والاقتصادية التي ربما تثير التساؤل عن العلاقات غير المتكافئة على المستوى الدولي، وكذلك عن ازدواجية المعايير الواضحة في ممارسة دول الشمال لدعوات حقوق الإنسان.

على أنه من العدل الإشارة إلى وجود بعض من المنظمات الأهلية الدولية الشمالية التي تتبنى موقفا إيجابيا من قضايا العالم الثالث، فتدعو إلى بناء علاقات متكافئة بين الشمال والجنوب وإلى ضرورة الحوار بين الحضارات، وأهمية تطوير البدائل المستقبلية للعالم التي تضمن إرساء علاقات تبادل قائمة على التكافؤ مع بلدان العالم الثالث (البصام، ١٩٩٧ ص٤).

غير أن ما يهمنا هنا هو التأكيد على تأثير العوامل الخارجية، أيا كانت، على تطور وتوجهات المجتمع المدني العربي سواء كان هذا التأثير سلبيا أم إيجابيا.

ألف- مؤسسات المجتمع المدني العربي

يشمل المجتمع المدني العربي بمعناه الواسع، أي الأنشطة المعبرة عن المجتمع وغير المرتبطة بالحكومة، مع اختلاف درجات عدم الارتباط، أشكالا مؤسسية متعددة، منها:

الاتحادات و نقابات العمال والنقابات المهنية والأحزاب (لا يعتبر البعض الأحزاب منظمات غير حكومية حيث أنها في إطار قاعدة تداول السلطة يمكن أن تصبح حكومية في أي وقت)، والمنظمات الأهلية التي تسمى في معظم الأقطار العربية بالجمعيات الخيرية أو الأهلية.

ويهمنا بالنسبة لهذه الأشكال المؤسسية (فيما عدا المنظمات الأهلية التي سوف نعود إليها بالتفصيل) أن نشير إلى الملاحظات التالية:

١- بالنسبة للأحزاب السياسية العربية (في الأقطار التي يسمح فيها بتكوين الأحزاب) فيمكن إعتبار أحزاب المعارضة بأنها ضمن مؤسسات المجتمع المدني، حيث أن هامش الديموقراطية المتاح لا يسمح في معظم تلك الأقطار بتداول السلطة. وبالرغم من نص القوانين والدساتير على قواعد عملية لتداول السلطة، إلا أن حزبا واحد يظل محتكرا لسلطة الحكم لفترات طويلة، مما يجعل من أحزاب المعارضة مجرد قنوات للتعبير عن بعض الآراء والرؤى المخالفة لموقف الحكومات وأحزابها. ويلاحظ في الفترة الأخيرة تزايدا في عدد الأحزاب ضمن بعض الأقطار العربية. فإلى جانب استمرار بعض الأحزاب العريقة التي وجدت قبل الاستقلال، مثل حزب الاستقلال في المغرب، وحزب الأمة والحزب الاتحادي في السودان، يلاحظ عودة أحزاب قديمة كانت قد توقفت مثل حزبي الوفد ومصر الفتاة في مصر. كما يلاحظ ظهور العديد من الأحزاب الجديدة بمجرد السماح قانونيا بذلك، فظهر ٤٦ حزبا في الجزائر و ٤٣ في اليمن و ٢٣ حزبا في الأردن و ١٩ حزبا في المغرب و ١٣ حزبا في مصر و ١١ حزبا في تونس و ٦ احزاب في موريتانيا. على أن هذه الطفرة لا تعبر عن فاعلية حقيقية لهذه الأحزاب، إذ كشفت الانتخابات في بعض الدول العربية عن النخبوية السياسية لهذه الاحزاب وضآلة القواعد الشعبية لمعظمها، مما أدى إلى فشلها في جذب الأصوات الانتخابية، وفوز المستقلين بمقاعد برلمانية (إبراهيم، ١٩٩٣ ص ٢٤).

وجدير بالملاحظة أيضا تأثير المد الديني الإسلامي في السنوات الأخيرة على هذه الأحزاب، بحيث زدات شعبية الأحزاب الدينية أو تلك المتحالفة مع التنظيمات الدينية وذلك لقدرة هذه التنظيمات على الوصول إلى قواعد جماهيرية أوسع من خلال الشعور الديني العام. وحيث أن أصحاب هذه التوجهات يعلنون عداءهم للديموقراطية، فإن هذا الوضع يثير إشكالية لم يتم حسمها حتى الآن، وهي إمكانية استغلال العملية الديموقراطية لوصول من لا يؤمنون بها إلى السلطة، ثم ضربها بعد ذلك.

٢- تعتبر النقابات المهنية بأنها أنشط التنظيمات المدنية وأعلاها صوتا في الوطن العربي في الوقت الحالي. ويعود ذلك إلى عدة عوامل، أهمها: تمتع هذه النقابات بالاستقلال النسبي عن الحكومة لاعتمادها على الموارد المالية الذاتية، وتمتع أعضاءها بارتفاع المستوى الفكري والثقافي والوعي السياسي، إضافة لحصولهم على مكاسب مهنية وامتيازات اقتصادية

واجتماعية. وقد أدى ذلك كله إلى دور ريادي تلعبه هذه النقابات في حركة المجتمع المدني وفي تأثيرها السياسي. وقد تحولت في بعض الدول كمصر وتونس والمغرب والأردن إلى جماعات ضغط قوية، ويساعد على ذلك إحتلال النقابات مكانا استراتيجيا في الخدمات والإنتاج، فلا يسهل حلها أو عزلها من قبل السلطات الحاكمة. أن أقوى هذه المؤسسات نفوذا وتأثيرا هي نقابات المحامين والأطباء والمهندسين والمعلمين، وثم اتحادات رجال الأعمال التي زدات قوتها وتأثيرها على السياسيات العامة بشكل كبير (إبراهيم، ١٩٩٣ ص ٢٤).

وقد تزايد في الحقبة الأخيرة سيطرة عناصر الإسلام السياسي على بعض هذه النقابات مما يؤثر على ترتيب أولويات الاهتمام ببعض القضايا العامة. ويلاحظ بالنسبة للدول التي لا يسمح فيها بوجود أحزاب أو نقابات مهنية، قيام بعض الهيئات المدنية بوظائف الأحزاب السياسية في مناقشة القضايا العامة وصياغة بدائل للسياسة العامة وممارسة الضغوط على مراكز صنع القرار، وذلك مثل جمعية خريجي الجامعات بالكويت، ومنتدى الجسرة الثقافي بقطر، وجمعية المهن الاجتماعية بالامارات العربية.

وتكتسب النقابات المهنية بعدا عربيا يزيد من قوتها، حيث أنها أقوى تنظيما على المستوى العربي، فضلا عن قدرتها على الاتصال بنظيراتها على المستوى الدولي مما يمنحها قدرا كبيرا من النفوذ والحماية المعنوية من خارج الإطار القطري المحلي. ومن أهم هذه التنظيمات اتحاد المحامين العرب، واتحاد الصحفيين العرب، والأطباء والمهندسين، وكذلك اتحاد الفنانين العرب. ومن الجدير بالذكر أن هذه الاتحادات قد اسهمت في الحفاظ على الحد الأدنى من التضامن العربي في فترات التشرذم والانكسار، وما زالت بتبنيها لرؤى وطنية عربية للقضايا المصيرية، تلعب دورا كبيرا في قضايا التضامن والتحرر العربي.

٣- يلاحظ بالنسبة لنقابات وإتحادات العمال (في الدول التي تسمح بوجودها) أن تأثيرها في حركة المجتمع المدني يرتبط بمدى تطور وعي الطبقة العاملة وتنظيمها، وكذلك يرتبط بدرجة إحتواء الدولة لهذه التنظيمات. ففي مصر، على سبيل المثال، وبالرغم من سيطرة الحكومة على المستويات القيادية لنقابات واتحادات العمال عن طريق التأثير في الانتخابات على هذه المستويات، لكن هذه التنظيمات ما زالت تتمتع بحيوية سياسية على مستوى اللجان النقابية للعاملين في المؤسسات مما يسمح ببعض الضغط في إطار القضايا التي تمس العمال مباشرة.

باء- المنظمات الأهلية العربية

تختلف المنظمات الأهلية العربية من حيث مدى تطورها وفاعليتها في كل قطر من الأقطار العربية. ويعود ذلك الاختلاف إلى ارتباط نشأة كل منها بطبيعة وظروف القطر الذي

نشأت فيه، إضافة لحداثة أو قدم تاريخ هذه النشأة. ومع ذلك فهناك بعض السمات العامة التي يمكن أن تشترك فيها التنظيمات الأهلية العربية. منها، على سبيل المثال لا الحصر، أن نشأتها التاريخية قد ارتبطت بالدين وبفعل الخير والإحسان،ثم تدرجت بعد ذلك إلى أنشطة الرعاية الاجتماعية إلى جانب المشاركة في حركات التحرر العربي. ثم بدأت في مرحلة حديثة نسبيا تعي دورها الإنتاجي والتنموي، ولكن مفهوم التنمية السائد في هذا المجال ما زال مفهوما جزئيا وبعيدا عن التنمية الشاملة بمعناها التعبوي.

وقد ظهرت في الآونة الأخيرة منظمات دفاعية (Advocacy) تعمل من أجل دعم الحريات وحقوق الإنسان وقضايا التحرر الوطني والديموقراطي. ويحاول الكثير من هذه المنظمات التحرك بحرية في مواجهة السلطات، وبعيدا عن هيمنتها، للدفاع عن مباديء العمل الأهلي واستقلاليته، وقد يظهر ذلك مدى التداخل بين العمل الأهلي من جهة والعمل السياسي والوطني من جهة أخرى.

ويلاحظ بالنسبة للتنظيمات الأهلية العربية بشكل عام أنها تنمو في تناسب طردي مع المستوى الثقافي والاجتماعي، فيكثر تواجدها في العواصم والمدن الكبرى أكثر من الريف الذي قد يكون أكثر حاجة للمساعدة، إلى جانب أن استيعاب الريف في العملية التنموية يمثل أهمية قصوى وخاصة أن القطاع الريفي هو الغالب في الأقطار العربية. وهكذا قد يساهم العمل الأهلي العربي بهذا الشكل في تكريس التمايز وعدم التكافؤ الموجود بين الريف والمدينة. وقد بلغت نسبة المنظمات الأهلية العربية ٧٠ في المائة في المدن والمناطق الحضرية و ٣٠ في المائة في المناطق الريفية والبادية (الباز، ١٩٩٧ ص ٦٧).

ومن المهم في هذا الإطار الإشارة إلى تصنيف المنظمات الأهلية على أساس ملاءمتها التنموية بمعيار التنمية الشاملة ذات المضمون التعبوي. وتنقسم التنظيمات الأهلية وفقا لهذا المعيار إلى التنظيمات الأهلية القاعدية (GRASS-ROOT-NGOs)، وهي التنظيمات التي تنتظم فيها، بالمبادرة الذاتية، الفئات المستفيدة مباشرة وتستخدمها كإطار لتحقيق الاهداف التي تحددها هذه الفئات وكذلك الوسائل التي تراها ملائمة لواقعها. وتضم هذه التنظيمات في الغالب الأعم الجماهير التي انعزلت بمضي الوقت وعوامل القهر والاستغلال عن المشاركة الإيجابية في تسيير حياتها ومجتمعها. وينتشر هذا النوع من المنظمات أكثر في المناطق الريفية من العالم الثالث، على أنه لا يوجد حتى الآن بهذا المعني التنظيمي في الأقطار العربية، وإن كان هناك خلط بينه وبين مشروعات العون الذاتي التي تعتمد أساسا على التمويل الذاتي للمشروعات دون إطار تنظيمي واضح. وهناك التنظيمات الأهلية المعاونة (Promotional NGOs) والتي تقوم على عمل مجموعة من المتطوعين لمساعدة الفئات المحتاجة، وقد تكون منظمات أهلية وطنية أو أجنبية. وتقوم هذه المنظمات بتشجيع ورعاية الفئات المستهدفة من نشاط المنظمة عن طريق توجيههم وتدريبهم للقيام بالانشطة الكفيلة

بتحسين ظروفهم المعيشية، كما انها تقوم بمساعدة المنظمات القاعدية عبر التوجيه والتدريب والتمويل. وغالبا ما يمتد تواجد هذه المنظمات إلى جميع المستويات المحلية والقطرية والإقليمية والدولية. ورغم أهمية الدور الذي تقوم به المنظمات المعاونة إلا أن جوهر التنمية الشاملة لا يتحقق بشكل حقيقي وفعال، إلا إذا اتسع نطاق المنظمات القاعدية وفعاليتها بحيث تشمل كل الجماهير الفقيرة المعزولة عن العملية التنموية. ففي هذا الإطار وحده سوف تتعلم هذه الجماهير كيف تشارك بوعي ناقد، وكيف تقود نفسها بنفسها، ومن خلال هذه العملية ذات الوعي التراكمي، سوف تتحول هذه الجماهير من متلقية سلبية للمساعدات والتوجيه إلى فاعل إيجابي مبادر، ووسيط في عملية التغيير الاجتماعي (الباز، ١٩٩٠ ص ١٥٥).

ويمكن تصنيف المنظمات الأهلية العربية أيضا، من حيث هياكلها ونطاق عملها، إلى منظمات مغلقة، وهي التي تقوم على خدمة أعضائها فقط والحفاظ على مصالحهم ولا ينتمي إليها إلا من تتوافر فيه شروط عضوية المنظمة، مثل المنظمات الخاصة بفئات معينة أو الروابط أو النوادي، وإلى منظمات مفتوحة، وهي التي تهدف إلى خدمة فئات واسعة من الجماهير ولا يشترط لتقديم الخدمة إلا لحاجة إليها فقط من قبل الشخص المستفيد.

وقد تقوم المنظمات الأهلية بأدوار ذات آثار هيكلية متميزة على المجتمع مثل ما قامت به في لبنان خلال فترة الحرب الأهلية من تسيير لشئون الحياة اليومية للمجتمع وتوفير لاحتياجاته، فحلت محل الدولة حيث توقفت مؤسساتها عن العمل. وفي نفس الإطار قامت المنظمات الأهلية الفلسطينية في الأرض المحتلة، خاصة بعد الانتفاضة، بدور أساسي في إرساء مرتكزات بناء الدولة الفلسطينية، حيث كانت قنوات فعالة للتدريب على المشاركة السياسية والحكم الذاتي وتنظيم الحياة الاقتصادية والاجتماعية. ويعتبر بعض الدارسين بأن المنظمات الأهلية هي أداة مناسبة للإعداد لبناء الدولة شريطة أن تقوم في مجتمع متجانس يسعى إلى الاستقلال والتحرر من حكم أجنبي يمنعه من الاقتراب من السلطة السياسية ومراكز صنع القرار، وبشرط أن يكون لغالبية أفراد المجتمع خبرة بالعمل في هذه المنظمات، ومع وجود قيادة محركة وفعالة تستطيع اتخاذ قرارات عملية وواقعية دون أن تفقد رؤيتها الاستراتيجية (Lowenberg 1991, pp. 415- 428)، وهو ما توافر بشكل واضح في المجتمع الفلسطيني في الأراضي المحتلة قبل معاهدة أوسلو.

١- المجالات والحجم النسبي لأنشطة القطاع الأهلي العربي

تتحدد القيمة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية للمنظمات الأهلية، بمدى قدرتها على تبني وتحقيق أهداف محددة، والقيام بأنشطة تساهم في إشباع الحاجات المادية، وغير المادية، لفئات المجتمع المختلفة، التي تحول إمكانات الدولة دون تقديمها، أو التي يقدمها القطاع الخاص بتكلفة عالية تفوق القدرة المادية لتلك الفئات. وكذلك تحدد هذ القيمة بمدى قدرة

المنظمات الأهلية على تأطير المواطنين وتمكينهم من المشاركة الديموقراطية في صنع السياسات العامة وتنفيذها.

ومن حيث نشاط المنظمات الأهلية العربية، الذي يمكن أن نتعرف من خلاله على الدور الذي تلعبه هذه المنظمات، تشير نتائج دراسة إقليمية لهذا القطاع (الباز، ١٩٩٧ ص.ص ٧٨-٨٩) إلى الملاحظات التالية:

١- في حين توجه بعض المنظمات الأهلية جهودها لخدمة فئات معينة في المجتمع مثل: الطفولة، الشباب، المسنين، المعوقين، النساء، الطالبات المغتربات، الفتيات الجانحات ... إلخ، توجه المنظمات الأخرى جهودها لتقديم خدمات عامة يستفيد منها كل من يحتاج إليها من أفراد المجتمع، مثل: الخدمات الصحية والتعليمية، المساعدات الخيرية، الخدمات الثقافية والعلمية والأدبية والاستشارات الأسرية ... الخ.

٢- يلاحظ انعكاس تغير سياسات الدولة على أنشطة القطاع الأهلي، فقد إرتفعت نسبة الخدمات التي تراجعت مساهمة الدولة فيها نتيجة تطبيق برامج التكيف الهيكلي، حيث بدأت المنظمات الأهلية تحل محلها جزئيا في توفير هذه الخدمات ، مثل: الخدمات الصحية والتعليمية والتربوية ، والتأهيل والتدريب المهني، الذي يرتبط بإعادة هيكلة المهارات، للتخفيف من البطالة الناتجة عن خصخصة الاقتصاد. ويختلف حجم هذه النسب من قطر لآخر بحسب اختلاف الاحتياجات وظروف كل قطر، فيلاحظ وجود علاقة بين الظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، وحجم الدور الذي تقوم به الدولة، وبين حجم الخدمات التي تقدمها المنظمات الأهلية. فنجد أن الدول التي تعاني من ظروف اقتصادية صعبة أو تلك التي تراجع دور الدولة فيها، من حيث الإنفاق الحكومي على الخدمات الاجتماعية، قد ارتفع فيها حجم الخدمات التي تقوم بها المنظمات الأهلية . إذ ارتفع حجم الخدمات الصحية التي تقدمها المنظمات الأهلية في مصر، على سبيل المثال، إلى ٤٣,٥ في المائة، وفي لبنان إلى ٣٩,٣ في المائة، وفلسطين إلى ١٤ في المائة[١]، والسودان إلى ٤٠ في المائة. وينطبق الأمر ذاته بالنسبة إلى الخدمات التعليمية والتربوية ، وأنشطة التأهيل والتدريب المهني، التي وصلت في لبنان إلى ٤٠ في المائة، وفي السودان إلى ٣٥ في المائة. وفي هذا الإطار يتضح أن المنظمات الأهلية حلت محل الدولة ، في تقديم هذه الخدمات، خاصة في حالة توقف مؤسساتها كما كان الحال في لبنان أثناء الحرب، أو في حالة عدم وجود الدولة أصلا ، كما كان في حالة فلسطين، أو في حالة انشغال الدولة بالحروب والمحافظة على الأمن ، كما هو الوضع في السودان.

---

(١) تبدو النسب مرتفعة في معظم الدول مقارنة بفلسطين حيث لم تطبق فيها الأسئلة باعتبارها متعددة الاستجابات، ولذلك فمجموع نسب الأنشطة فيها يمثل ١٠٠ في المائة.

وبنفس المنطق، يمكن تفسير ارتفاع نسبة الأنشطة الثقافية والعلمية والأدبية في المنظمات الأهلية العاملة في دول الخليج، والتي تصل إلى ٥٩,٧ في المائة، وذلك لعدم وجود احتياجات اقتصادية ملحة، وحيث توفر دول الخليج خدمات الصحة والتعليم، وغيرهما، للمواطنين .

٣- تحظى المساعدات الخيرية، بأعلى نسبة في أنشطة المنظمات الأهلية العربية، إذ تبلغ ٤٩,٨ في المائة، ويعكس ذلك أثر النشأة التاريخية للعمل الأهلي، المتأثرة بالدين وقيم الخير والاحسان. كما يعكس ذلك، أيضا، استمرارية الفقر وتزايد معدلاته، وزيادة الاستقطاب الطبقي، وكذلك العودة إلى الحلول، التقليدية التي تعتمد على كرم وعطاء الأغنياء للفقراء، وذلك بدلا من مواجهة الأسباب الهيكلية للفقر، وسوء توزيع الثروة في المجتمع .

كما تشير نتائج الدراسة المنوه عنها سابقا إلى وجود علاقة إيجابية بين حجم النشاط وبين حجم الفئة المستفيدة منه؛ فحيث ترتفع نسبة المساعدات الخيرية في مصر إلى ٧٠ في المائة، وفي لبنان ٣٤,٣٣ في المائة، وفي السودان ٤١ في المائة، و في فلسطين ١٨ في المائة، نجد بأن مجموع حجم المستفيدين من هذه المساعدات، وهم الأيتام والفقراء والمسنون، يصل في مصر إلى ٦٥ في المائة، وفي لبنان ٦٤ في المائة، وفي فلسطين ٨٠ في المائة، وفي السودان ٢٨ في المائة. ويلاحظ ارتفاع نسبة الأيتام كفئات مستفيدة في لبنان إذ بلغت ٣٠ في المائة، وذلك بسبب ظروف الحرب الأهلية، وفي فلسطين أيضا بلغت هذه النسبة ٤١ في المائة، بسبب المواجهة المسلحة بين الفلسطينيين والسلطات الاسرائيلية.

وترتبط زيادة المساعدات الخيرية والاجتماعية بعدة عوامل، أهمها:

(أ) ارتفاع نسبة الأسر التي تعيش تحت خط الفقر في الأقطار الوارد ذكرها أعلاه، وبهذا المنطق تعتبر المنظمات الأهلية آلية غير رسمية لتحقيق التكافل وتخفيف حدة التوتر الاجتماعي؛

(ب) تأثير الحروب والكوارث الطبيعية ، وانهيار البنية الاقتصادية في لبنان وفلسطين والسودان، وماترتب عليها من تهجير وفقدان لمورد الرزق، وزيادة في عدد المحتاجين. ولعل إرتفاع حجم النشاط للتعامل مع هذا التأثير، يعكس قدرة المنظمات الأهلية على الاستجابة للظروف الاستثنائية؛

(ج) تعدد نوعيات الجمعيات ، المرتبطة بطائفة أو دين معين، كما هو الوضع في لبنان، بحيث تشعر هذه الجمعيات بالمسئولية تجاه أبناء الطائفة وتعمل على مساعدتها؛

(د) يؤثر الدافع الديني الذي يدعو إلى عمل الخير والإحسان في إرتفاع حجم النشاط في إطار هذا العمل، وهو ما يؤدي بدوره إلى زيادة الموارد عن طريق الزكاة الخاصة بالمسلمين، والعشور الخاصة بالمسيحيين . ويلاحظ من ناحية أخرى، إنخفاض نشاط المساعدات الخيرية في دول الخليج بشكل عام، وذلك تلاؤما مع الوضع الاقتصادي المتميز لهذه الدول؛

٤- إن إنخفاض نسبة المنظمات الدفاعية (Advocacy)، مثل: حقوق الإنسان وقضايا المرأة والبيئة، مرده لحداثة هذه الأنشطة في إطار العمل الأهلي. إنما يلاحظ ارتفاع نسبة نشاط منظمات البيئة لتبلغ ١٤,١ في المائة، وهذه المنظمات وإن كانت دفاعية، إنما تحظى برضاء الدولة وحمايتها ، مقارنة بمنظمات حقوق الإنسان البالغ نسبتها ٦,٧ في المائة، وقضايا المرأة ٧.٧ في المائة، حيث يضعهما نشاطهما، الذي يهدف إلى إحداث تغيير هيكلي في وضع وحقوق الفئات المستهدفة، في مواجهة مع الدولة ومع الفئات التي تكن عداء تقليديا للحريات ولقضايا المرأة التحررية.

٥- يلاحظ ارتفاع نسبة المنظمات العاملة في حقل الطفولة لتبلغ ٤٧ في المائة، ومرد ذلك إلى الإهتمام القديم العهد للمنظمات الأهلية في مجال الطفولة، إلى جانب تأثر هذا المجال بالاهتمام العالمي بحقوق الطفل، الذي وضعت له وثيقة خاصة وافقت عليها معظم الدول، إضافة لتراجع مساهمة الدولة في خدمات الرعاية.

٦- يلاحظ ارتفاع نسبة الأنشطة الدينية للمنظمات الأهلية العربية إذ بلغت ٢٥,٥ في المائة على أن هذه النسبة قد ارتفعت ارتفاعا كبيرا في مصر فبلغت ٤٣,٨ في المائة، يليها بفارق ملحوظ السودان ٢٧ في المائة، ولبنان ٢٤,٧ في المائة. والجدير بالملاحظة في هذا السياق أن هذه النسب تتعلق بالنشاط الديني الصرف، كالتوعية الدينية وتحفيظ القرآن ... إلخ، دون خلطة بالأنشطة الاجتماعية والاقتصادية الأخرى، التي تقوم بها الجمعيات الدينية. وتعكس هذه النسب الاهتمام الشعبي بالدين ، سواء الإسلامي ، أو المسيحي ، وارتباط هذا النشاط بالنشأة التاريخية للمنظمات الأهلية العربية ، التي لعب الدين فيها دورا أساسيا ويظهر انحسار هذا الدور الديني في المغرب لتصل نسبته إلى ٦ في المائة، بسبب عدم تصاعد التيارات الأصولية فيها، إلى جانب أن للدولة حضورا قويا ومكثفا بالنسبة إلى الأغراض الدينية.

وإلى جانب النشاط الديني، تقوم المنظمات الدينية الإسلامية والمسيحية في مصر، بتقديم خدمات اجتماعية متعددة إلى الطبقات الشعبية والطبقات المتوسطة على حد سواء، والتي أصبحت غير قادرة على مواجهة النفقات الباهظة لهذه الخدمات بعد التحول إلى الخصخصة وانهيار مستوى الخدمات التي تقدمها الحكومة. وتتميز هذه الجمعيات بقدرتها

العالية على حشد التمويل عن طريق التبرعات، وعن طريق أموال الزكـــاة التـــي تجمعـــها وتنظمها لجان الزكاة في المساجد ، وكذلك من بعض مؤسسات التمويل ، مثل بنـــك نـــاصر الاجتمـــاعي في مصر الذي يسهم بفوائد حســـابات العمـــلاء فـــي تمويـــل لجـــان الزكـــاة (Singerman, 1995 pp. 312-13).

ومن الجدير بالذكر، أن اتساع نطاق الجمعيات ذات الصفة الدينية في مصر، قد جـاء متواكبا مع تصاعد المد الاسلامي السياسي، سواء على مستوى الحركات الأصولية، أو علـــى مستوى التنظيمات التقليدية، مثل تنظيم الإخوان المسلمين، المحروم من الشرعية السياســـية. ولذلك ، فقد لوحظ وجود محاولات من هذه التنظيمات للتغلغل في المنظمات الأهلية الإسلامية والسيطرة عليها، واستعمالها كقنوات شرعية لأنشطتها السياسية. والمثل البارز على ذلك، هو ما حدث بالنسبة إلى "الجمعية الشرعية لتعاون العاملين بالكتاب والسنة المحمدية"، التي بـــدأت السيطرة عليها من قبل جماعة الإخوان المسلمين منذ السبعينيات؛ حيث أعتبرت تنظيما مثاليـــا بديلا للجماعة المنحلة. فهذه الجمعية تحظى بالصفة الرسمية وفقا لقانون الجمعيات، وتملـــك ٣٨٦٤ فرعا في كل أنحاء مصر، ولها مســـاجد خاصـــة، ومعـــاهد للدعـــاة، ومستشـــفيات، ومكتبات، وحضانات أطفال. وقد نجح الإخوان في الحصول عن طريـــق الجمعيـــة علـــى ترخيص من وزارة الشئون الاجتماعية لجمع التبرعات لصالح المقـــاتلين الأفغـــان، والتـــي وصلت إلى حوالي ٦ ملايين جنية. وقد تسبب هذا الوضع في خلافات شديدة داخل الجمعيـــة، بين مؤسسيها وبين الأعضاء المنتمين للإخوان، أدت إلى حل وزارة الشـــئون الاجتماعيـــة، لمجلس إدارتها وتعيين مجلس مؤقت بدلا منه.

على أنه من الخطأ الظن بأن كافة الجمعيات الدينية يمكن أن تخترق من قبل تنظيمات الإسلام السياسي، حيث أن الكثير منها يقدم الخدمات الاجتماعية مدفوعا بالقيم الدينيـــة التـــي تحض على عمل الخير والإحسان، دون أية رؤية أو توجه سياسي.

٧- أما بالنسبة للأنشطة الأهلية النسائية فيمكن تقسيمها إلى نوعين: النـــوع الأول وهـــو الأنشطة والخدمات التي تقدمها المنظمات النسائية وغير النسائية لمساعدة النساء ورفع مستوى حياتهن وإدماجهن في العملية التنموية، مثل محو الأمية والتدريب على بعض المهارات المدرة للدخل والتوعية الصحية والحضانات لأطفال المرأة العاملة، وكلها أنشطة قد ترفع من مستوى المرأة دون تغيير وضعها في المجتمع ودون المساس بتقسيم الأدوار على أساس الجنس. أمـــا النوع الآخر، فهو النشاط المتعلق بقضايا المرأة وهو النشاط الذي تقوم به المنظمات الدفاعيـــة التي تعمل من أجل تغيير وضع المرأة في المجتمع والقضاء على كافة أشكال التمييز، علـــى أساس الجنس، وتغيير علاقات النوع (Gender Relations) في المجتمع وذلك بهدف تحقيـــق المساواة بين الرجل والمرأة في الفرص المتاحة وفي المشاركة على قدم المساواة في صنـــع القرار.

ويلاحظ في العمل الأهلي العربي تواضع الاهتمام نسبيا بالنشاط النسائي الخدمي، إذ بلغت هذه النسبة حدود ١٨,٧ في المائة لكن تدني هذه النسبة قد يرجع إلى عدم شمولها للأنشطة التي تخدم المرأة تحت مسميات أخرى مثل تنظيم الأسرة ورعاية الأمومة، أو تلك التي تقدم لها خدمات في إطار أوسع للفئات المستفيدة مثل الشباب والمسنين والمعوقين. أما بالنسبة للنوع الثاني من المنظمات النسائية الدفاعية، فتبدو النسبة العامة لهذا النوع من النشاط أكثر تواضعا اذ تبلغ ٧.٧ في المائة. على أنه من المهم التنويه بأن هذا النوع من المنظمات قد لا يشترك في نفس التوجهات بالنسبة لقضايا المرأة، حيث يعتمد ذلك على التوجهات الفكرية لأعضاء هذه المنظمات وانتماءاتهم السياسية والبيئة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي ينشطون فيها. فبعض هذه المنظمات يتسم بالروح النضالية والوعي السياسي إذ يربط قضايا المرأة بقضايا المجتمع، ومن ثم يرى أن تغيير وضع المرأة يرتبط بتغيير المجتمع. ولذلك يدخل هذا النوع من المنظمات في مواجهة مع الدولة، ويتعرض لضغوط كثيرة من الحكومة ومن الفئات المستفيدة من النظام السائد. كما تتبنى بعض هذه المنظمات رؤى تركز على القضايا النسوية التي تهم المرأة، كالحقوق الإنجابية ومناهضة العنف ضد المرأة. وعادة ما تواجه هذه المنظمات معارضة من القوى التقليدية التي تتهمها بتقليد النساء الغربيات.

ويلاحظ أن العديد من المنظمات النسائية، في المنطقة العربية، تنظمها الدولة في كثير من الأحيان وتسيرها العائلات الحاكمة، أو أفراد من الصفوة، وتسودها العلاقات الأسرية، وأحيانا تكون مجرد إمتداد للأحزاب السياسية الحاكمة، وفي هذه الحالة لا يمكن الحديث عن وجود منظمات مؤثرة، لها استقلالية حقيقية (Zoseph, 1996 pp. 4-1).

٨- على الرغم من أهمية التنمية بالنسبة لكل الأقطار العربية، فإن معدل اهتمام المنظمات الأهلية بالأنشطة التنموية ما زال متواضعا لانه لم يتعد نسبة ١٦,١ في المائة، و ١٦,٣ في المائة للتنمية الريفية والحضرية على التوالي. وفيما عدا الكويت والبحرين والإمارات ولبنان، وهي الدول التي ترتفع نسبة سكان الحضر فيها بشكل واضح، فإن بقية الأقطار العربية تتميز بارتفاع نسبة سكان الريف فيها إلى أكثر من النصف، ومع ذلك فإن الاهتمام بالتنمية الريفية يتسم بالضعف.

لكن تواضع نسبة الاهتمام بالأنشطة التنموية قد يكون راجعا إلى أن كثيرا من أنشطة المنظمات الأهلية، والتي لا تدخل تحت مسمى التنمية، تساهم فعلا في التنمية، مثل الأنشطة الثقافية والعلمية والخدمات الاجتماعية التي ترفع من المستوى الصحي والتعليمي للمواطنين. هذا إلى جانب أن قضية التنمية في الأقطار العربية لم تصبح حتى الآن قضية المواطنين أو "الأهالي"، وسوف تستمر النظرة إليها باعتبارها قضية الدولة لحين تحقيق المشاركة الشعبية الفعلية، في صنع القرارات والسياسات التنموية، التي تؤدي لعدالة توزيع الناتج.

ومن المهم في هذا الإطار التأكيد على أن الأنشطة التنموية التي تقوم بها المنظمات الأهلية العربية ما زالت أنشطة جزئية ترميمية، بمعني أنها تسد بعض الثغرات الناجمة عن أزمة التنمية في الأقطار العربية. وهي بهذا المعني وظيفية إلحاقية (Residual) ولا تنبع من رؤية تنموية شمولية تشمل توجيه عملية التغيير الاجتماعي بما يحقق تعبئة الموارد البشرية من أجل إعادة إنتاج القيم المادية والحضارية وتوزيعها بشكل عادل. وينطبق ذلك أيضا على ما يسمي جمعيات التنمية المحلية التي أنشئت خصيصا لدفع عجلة التنمية. ويرتبط هذا الوضع بغياب المفهوم الشامل للتنمية في استراتيجيات التنمية التي تقدمها الحكومات العربية، كما يرتبط بضعف وعي المنظمات الأهلية وقدراتها على إبداع الرؤى والأساليب التنموية، وفرضها من القاعدة على مؤسسات صنع القرار بمستوياتها المختلفة.

ونخلص من إستعراض أنشطة المنظمات الأهلية العربية إلى أنها ما زالت بشكل عام، تقوم بالدور الخدمي الرعائي باعتبارها منظمات مساندة في إطار المنظور الوظيفي. ويفسر ذلك ضعف الدور التنموي للمنظمات الأهلية، حيث أنها لم تصل بعد إلى أن تكون وسائط اجتماعية بنيوية، تساعد على تعبئة المواطنين على المستوى القاعدي وتمكنهم من المشاركة بشكل فعال في صنع التنمية. وينعكس ذلك أيضا في الآليات المؤثرة في حركة المنظمات الأهلية كما سيظهر في الأجزاء التالية.

٢- حركية المنظمات الأهلية وآلياتها

تتحدد حركة المنظمات الأهلية بعدد من الآليات والتفاعلات التي يرتبط بعضها بهيكل المؤسسة وحركتها الداخلية، ويرتبط البعض الآخر بالبيئة المجتمعية والمؤسسات الفاعلة في المجتمع الذي تنشط فيه المنظمة. لكن تقسيم هذه الآليات، في علاقتها بالمنظمة، إلى داخلية وخارجية، هو لغرض العرض فقط لأنها في الواقع العملي ليست منفصلة تماما وإنما هناك درجة كبيرة من التفاعل بينهما من حيث التأثير المتبادل.

(أ) الديموقراطية وصناعة القرار داخل المنظمات الأهلية

تعتبر المنظمات الأهلية جزء من المجتمع المدني الذي يهدف في الأساس إلى تعظيم المشاركة الديمقراطية للقوى الاجتماعية في تسيير المجتمع. ومن هنا تعتبر الديمقراطية مكونا أساسيا لاليات عمل هذه المؤسسات من الداخل.

وتقاس مدى الممارسة الديمقراطية داخل المنظمات الأهلية على أساس عدة مؤشرات، أهمها: الطريقة التي وصل من خلالها المسئولون إلى مناصبهم، وكذلك معدل دورات السلطة في مراكز إتخاذ القرار، ويتحدد ذلك بعدد السنوات التي يقضيها المسئول في

منصبه. ويعتبر متوسط عدد أعضاء مجلس الإدارة، مؤشرا على درجة الممارسة الديموقراطية داخل المنظمة. فكلما زاد عدد الأعضاء كلما تعددت الآراء، بمعنى زيادة المشاركة في صنع القرار مما يوسع فرص الاختيار الذي هو جوهر الممارسة الديمقراطية. ويضاف إلى هذا المؤشر عدد اجتماعات مجلس الإدارة والجمعية العمومية.

تشير الدراسات الخاصة بالممارسة الديموقراطية داخل المنظمات الأهلية العربية (الباز، ١٩٩٧ ص ص٩٩- ١٠٦) إلى سيادة أسلوب الانتخاب في اختيار رئيس وأعضاء مجلس الإدارة، إلا أنه توجد نسبة من الرؤساء والأعضاء الذين تعينهم الحكومة أو جهات أخرى.

وعلى الرغم من سيادة أسلوب الانتخاب في اختيار قيادات المنظمات، إلا أنه يمكن ملاحظة أن غلبة هذا الأسلوب، لا تعني دائما، وجود أسس ديمقراطية حقيقية. فكثيرا ما يكون الانتخاب شكليا بحيث يؤدي إلى سيطرة نفس القيادات لسنوات طويلة وعدم إتاحة الفرصة لقيادات جديدة تحمل رؤى متجددة. حتى إن بعض المنظمات قد ارتبطت باسم الرئيس، مما يسمى بظاهرة شخصنة المنظمات الأهلية، ويعبر ذلك عن ضعف مؤشر دوران السلطة في المنظمات الأهلية العربية.

وقد يشير استمرار القيادات لفترات طويلة إلى عدم توافر أطر وفعاليات تملك الكفاءات والقدرة على التغيير، أو إلى ضغوط من جانب القيادات القديمة لإعادة انتخابها. كما قد يشير ذلك أيضا إلى أن وجود المنظمات رهين بوجود هؤلاء الأشخاص. وخاصة أن بعض المنظمات ذات الطابع النخبوي تعتمد على عدد محدود من المسئولين، خاصة تلك المنظمات العاملة في الريف.

ومن الجدير بالذكر أن بعض الجمعيات العمومية تتجه إلى تثبيت نفس الأشخاص لمدد طويلة بسبب اتساع نفوذهم، أو قدرتهم على تلبية الاحتياجات المالية للجمعية، أو لتمتعهم بدرجة عالية من القبول لدى الدولة ومؤسساتها الرسمية، كما هو الحال في البحرين والكويت.

كما تؤكد الدراسات على أن الديمقراطية وحرية اتخاذ القرار تبقى منتهكة في ظل الاحتلال الأجنبي، مثل الوضع في فلسطين، فعلى الرغم من إجراء الانتخابات، فإن اتخاذ القرارات يتم بشكل فردي، وينقصها الجو الديموقراطي العام (الباز، ١٩٩٧ ص ص ٩٩-١٠٥).

وإذا كانت الممارسة الحقيقية للديموقراطية تفترض عدم التمييز بين المواطنين لأي سبب من الأسباب، فإن التمييز ضد المرأة، أو عدم توفير الفرص المتكافئة لها للمشاركة في

أنشطة هذه المنظمات، يعبر عن ضعف الممارسة الديموقراطية. وتظهر الإحصائيات الخاصة بتوزيع أعضاء المنظمات الأهلية العربية على أساس النوع ضعف المشاركة النسائية بشكل عام، وتدني مستوى اتخاذ القرار بشكل خاص. وتتقلص حدة الفجوة النوعية بالنسبة إلى العامين بأجر والمتطوعين وأعضاء الجمعية العمومية حيث ينخفض معدل المساهمة في تسيير شئون المنظمة (الباز، ١٩٩٥، ١٩٩٧ ص ٩٤).

ويمكننا تفسير تدني مشاركة المرأة في المنظمات الأهلية، بشكل عام، على أساس تفاعل عاملين. العامل الأول وهو الخاص بوضع المرأة في المجتمع، والعامل الثاني وهو الخاص بطبيعة المجتمع المدني. فعلى الرغم من التطور الكبير الذي حدث في مكانة المرأة وفي أدوارها، وعلى الرغم من دخولها إلى المجال العام في كل المجتمعات، بدرجات مختلفة، إلا أن الوعي المجتمعي ما زال قائما على تقسيم الأدوار على أساس الجنس، بحيث تختص المرأة، كقاعدة عامة، بالمجال الخاص (Private Sphere)، ويختص الرجل بالمجال العام (Public Sphere). ولما كان المجتمع المدني بحكم طبيعته جزء من المجال العام حيث تشكل تاريخيا من المنظمات والاتحادات والنقابات والأحزاب المرتبطة تقليديا بالنشاط الذكوري، فإن الاتجاه العام يقوم على عدم الاعتداد بدور المرأة ومساهمتها فيه. ولذلك فإن تواجدها ضمن المجال العام، ما زال يعتبر إستثناء من القاعدة (Joseph, 1993 pp. 23-26). ويترتب على ذلك انخفاض مشاركتها من حيث الكم والكيف، أي من حيث قدرتها على التأثير في مسار العمل الأهلي، ومن حيث إستخدامه كإطار تنظيمي لتحقيق أهدافها في التحرر والمساواة.

(ب) <u>استقلالية المنظمات الأهلية والعلاقة بالدولة</u>

تتحدد درجة استقلالية المنظمات الأهلية عن الدولة وفق عاملين اساسيين: العامل الأول، هو طبيعة النظام السياسي للدولة ومدى قربه أو بعده عن الديمقراطية، والعامل الثاني هو درجة نمو وتطور مؤسسات المجتمع المدني على مستوى البناء والفاعلية واتساع القاعدة الاجتماعية التي تعبر عنها مؤسساته. على أنه يجب التأكيد على أن العلاقة بين الدولة والمجتمع المدني هي علاقة جدلية تقوم على التأثير المتبادل، والتطور من خلال حركية الصراع وآلياته، التي تتغير بدورها بتغير الظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية في المجتمع.

وبهذا المعنى، يمكن القول أنه وبالرغم من البدايات النشطة للمجتمع المدني العربي وما لوحظ من قدرته السريعة على التكيف والحركة إذا ما دعت الحاجة وتوافرت فرص المشاركة، مثل مواجهة الكوارث وأحيانا مواجهة قهر السلطة، إلا أن وجود المجتمع المدني كظاهرة مجتمعية ما زالت تعكس ضعفا في بنيته وفي ارتباطه بالقوى الاجتماعية المختلفة. كما تعكس ايضا نقصا في مستوى الوعي بشروط تواجده وارتباطه العضوي بالدولة بدرجات

مختلفة، وربما تقبل هذه الارتباط باعتباره جزء طبيعيا من العلاقة. ويمكن تفسير ذلك في إطار العلاقة التاريخية بين السلطة والشعب في المنطقة العربية، والتي تتميز بعدم الثقة في الجماهير من جانب السلطة، وبالاعتمادية من جانب الشعب، مما نتج عنه العزوف عن المشاركة المدنية والسياسية الفاعلة من قبل غالبية القوى الشعبية باستثناء بعض شرائح من المثقفين. وبناء على ذلك، يرى الكثيرون أن العقبة الأساسية أمام نمو وتطور المنظمات الأهلية وزيادة قدرتها على أداء دورها الكامل، هو ضعف المناخ الديمقراطي السائد في المجتمع العربي بشكل عام.

وتلجأ الحكومات لتأمين علاقتها بالمنظمات الأهلية لأدوات تنظيمية عديدة، منها: المنطق العام للعلاقة الذي يتمثل في أن الحكومة هي التي ترسم السياسات الاجتماعية الملائمة، بحيث يعتبر النشاط الأهلي مكملا لعملها. ومن هذه الأدوات ايضا، خضوع المنظمات الأهلية لرقابة أمنية صريحة أو ضمنية. ولذلك فإن واقع المنظمات الأهلية العربية. خاصة تلك المنشغلة بأهداف الرعاية الاجتماعية والأهداف الإنتاجية، بالمعني المحدود، إلى جانب عدم تبلور مفهوم شامل للتنمية، قد فرض عليها الاستغراق في محاولات توفير الحد الأدنى من متطلبات عملها، والتقبل الضمني لتبعيتها للدولة. وكل ذلك أدى إلى غياب مطلب الديموقراطية والحياة المدنية من قائمة مطالبها.

ويمثل التنظيم التشريعي للمنظمات الأهلية العربية، أداة الضبط الحكومي لنشاط هذه المنظمات. إذ نصت جميع دساتير الدول العربية، التي توجد بها دساتير مكتوبة، على حق تكوين الجمعيات، والحق في المشاركة والاجتماع السلمي لأهداف مشروعة، وذلك اتساقا مع القوانين الدولية. ومع ذلك فقد تعاملت أغلب التشريعات العربية المنظمة لهذه الحقوق، مع حق تكوين الجمعيات بشكل يتناقض مع المواثيق الدولية والدساتير الوطنية. واعتبرت أن الأصل هو حظر تكوين الجمعيات، وأن الاستثناء هو منح هذا الحق بالقيود والإجراءات الصارمة التي يضعها القانون. ناهيك عن الصلاحيات الواسعة الممنوحة للإدارة في الرقابة على منح حق تكوين الجمعيات أو منعه، وذلك مع اختلاف درجة التشدد والتسامح بين التشريعات العربية (فرحات، ١٩٩٠ ص.ص ٤٢٢-٤٢٣).

وقد أدى هذا الموقف من المشرع إلى تقييد وتحجيم المبادرات الأهلية في المجتمعات العربية عن طريق حق الحكومة في الرقابة على تكوين المنظمات الأهلية، وعن طريق الرقابة المسبقة على الأنشطة، التي تتضمن حق الجهة الإدارية المختصة في الإضطلاع على، الوثائق والمستندات التي تحتفظ بها الجمعية وفحصها، للتحقق من تطبيق القوانين ونظام الجمعية. كذلك الحق في حضور ممثلي الحكومة اجتماعات مجلس الإدارة والجمعية العمومية، إلى جانب تعيين الجهة الإدارية لأعضاء يمثلونها أو يمثلون الجهات المعنية في مجلس الإدارة. وكذلك حق الإدارة في الرقابة اللاحقة على نشاط المنظمة، ويعني ذلك سلطة

الإدارة في التدخل في قرارات المنظمات بعد صدورها، سواء بإلغاء هذه القرارات أو تعديلها أو وقف تنفيذها. وكذلك سلطة الإدارة في حل المنظمة أو دمجها في منظمات أخرى، ويعني ذلك إنهاء الوجود القانوني والمادي للجمعيات بواسطة قرار إداري، مما يخل بالتوازن بين السلطة والعمل الأهلي ويضع الأخير في موقف التبعية من الحكومة (فرحات، ١٩٩٠ ص ٤٢٩).

وقد تزايد الوعي بين المنظمات الأهلية العربية في الفترة الأخيرة بما تشكله القوانين السائدة من معوقات تحد من قدرة هذه المنظمات على الحركة والمبادرة. ولذلك فقد تكون رأي عام في كثير من الأقطار للمطالبة بتغيير القوانين لتسمح بقدر أكبر من الحرية في تأسيس المنظمات وفي ممارستها لأنشطتها، وكذلك بالتقليل من صلاحيات الحكومة بما يسمح باستقلالية العمل الأهلي. ويلاحظ تصاعد هذه الدعوات بين المنظمات الدفاعية بدرجة أعلى من المنظمات التقليدية الخدمية والرعائية، وذلك لأن الحكومات تتجه لتشديد صلاحياتها بالنسبة للنوع الأول من المنظمات من ناحية، ومن ناحية أخرى تتقبل المنظمات التقليدية تبعيتها وإعتمادها على الدولة.

ورغم اعتبار القانون بمثابة الأداة الأساسية لإحكام سيطرة الدولة على المنظمات الأهلية، إلا أن العلاقة بين المنظمات والدولة تتدخل فيها عوامل أخرى كثيرة. وخاصة أن الشعوب العربية لا تتعامل مع القانون في الحياة اليومية بصرامة، حيث يلجأ الكثيرون إلى تحقيق أغراضهم من خلال الثغرات الموجودة في القانون ومن خلال العلاقات الشخصية. كما أن الحكومات كثيرا ما تطبق القانون بطريقة وظيفية (Functional) إنتقائية، بحيث تتغاضى أحيانا عن بعض أحكامه، إذا كان ذلك يحقق مصلحة الدولة أحيانا، وتتمسك بحرفية تطبيقة في أحيان أخرى.

وهناك ملاحظة هامة تتعلق بتوجهات وسلوك الحكومات العربية نحو المنظمات الأهلية، وهي إتسام هذا السلوك بالازدواجية. فمن ناحية أدى الاهتمام الدولي بمشاركة المنظمات الأهلية بشكل مباشر في تحقيق أهداف التنمية إلى أن أصبح ذلك جزء من الاتفاقيات الدولية الثنائية والمتعددة الأطراف. كما أدى نجاح المنظمات الأهلية في توفير الخدمات الاجتماعية التي تراجعت الدولة عن ادائها إلى زيادة اهتمام الدول بالمنظمات الأهلية، مما نتج عنه رغبة حقيقية من الدول العربية في تشجيع المنظمات الأهلية على المشاركة الأجتماعية والتنموية. ولكن من الناحية الأخرى، ما زال تخوف الدولة من المبادرات الأهلية المنظمة قائما، وخاصة حيال تلك المنظمات التي تحمل رؤية شمولية، ذات طابع سياسي تواجه أخطاء الدولة أحيانا، مثل منظمات حقوق الإنسان، مما يدفع بالدولة إلى التمسك بكل أدوات السيطرة الممكنة على المنظمات الأهلية بهدف تحجيم حركتها. وبناء عليه، فإن هذه الازدواجية تساهم في استمرار العوامل المؤدية لضعف المنظمات الأهلية.

على أنه من المهم تطوير الوعي بهذه العلاقة بحيث لا يكون تطور المنظمات الأهلية على حساب إضعاف الدولة. إذ يجب التفرقة بين الدولة والحكومة. فالدولة العصرية هي التي تقوم على جهود الحكومات والمنظمات الأهلية، وهي التي يتحدد دورها في تفعيل دور الأفراد الذي لا يتناقض مع دور الحكومات في تمثيلها لمصالح الشعب. ولذلك فإن مطلب تفعيل المنظمات الأهلية العربية يجب أن يصاحبه مطلب إقامة دولة قوية، قادرة، عادلة، تطبق الديموقراطية وتعطي الحرية للقطاع الأهلي. إن إضعاف الدولة في إطار النظام العالمي الجديد لا يخلق مجتمعا حديثا قويا، وإنما يخلق مجموعات متشرذمة يمكن السيطرة عليها بسهولة من أصحاب المصلحة في الداخل والخارج (الباز، ١٩٩٧ ص ١٢٣).

(ج) علاقة المنظمات الأهلية العربية بالمنظمات الإقليمية والدولية

يشكل هذا البعد في حركة المنظمات الأهلية العربية آلية مجتمعية تصاعدت أهميتها في الحقب الأخيرة. فمنذ بدأ الاهتمام العالمي بالقطاع الأهلي، ظهر إطار جديد للعلاقات بين المنظمات الأهلية العربية وبين وكالات الأمم المتحدة والهيئات الأجنبية الحكومية وغير الحكومية التي تتوجه بعضها مباشرة إلى المنظمات، بعيدا عن الدولة. وتعتبر العلاقة بين المنظمات الأهلية الوطنية المحلية وبين الحكومات والمنظمات الأهلية الدولية، خاصة من الدول الشمالية المتقدمة صناعيا، معلما بارزا في ممارسات المنظمات الوطنية وعاملا له تأثيره على أدائها وقدرتها على حرية الحركة والدور الذي تقوم به. وتوحي تجارب العالم الثالث والانطباعات عن بعض التجارب العربية، أن هذه العلاقة قد تتسم بكونها انعكاس للعلاقات غير المتكافئة بين العالم العربي، كجزء من العالم الثالث، وبين الدول الرأسمالية الصناعية، في إطار النظام العالمي الجديد.

ومما يكرس عدم التكافؤ، ارتباط العلاقة بين وضع المنظمات الأهلية الدولية كمانحة للمساعدة، وبين فقر المنظمات الوطنية والمحلية ووضعها كمتلقية للمساعدة. وقد ترتب على هذه العلاقة غير المتكافئة، سلوكيات معينة بين المنظمات المانحة والمنظمات المتلقية، فيما يتعلق بمرجعية الجهة التي تحدد الأهداف والأولويات، وحق المنظمات المانحة في الرقابة والمتابعة والتقويم. ومع ذلك فقد ثبت، في كثير من الأحيان، فشل المشروعات التي قدمتها المنظمات الأهلية الدولية بسبب إختيار المنظمة المانحة لمشروعات ليس لها علاقة بالواقع اليومي، أو بالاحتياجات الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع المعنى(Mc Cavthy, Undated, p.5).

ومن القضايا المهمة المرتبطة بهذه العلاقة، هي قضية عدم قدرة المنظمات الأهلية الدولية على رؤية الأبعاد الثقافية الخاصة بالمجتمع المحلي، والتي تعد عنصرا أساسيا يجب أن يؤخذ في الاعتبار عند وضع الخطط والبرامج التنموية.

وكثيرا ما تعبر المنظمات الوطنية عن وعيها بالتناقض بين ما تعلنه الجهات الأجنبية من حرص على أن تتوافر للمنظمات الوطنية إمكانات المشاركة والاستقلالية والاعتماد على الذات، وبين ما تستخدمه هذه الجهات من آليات للسيطرة على العلاقة (Tkajese, 1987 p.10). وقد لوحظ أن هناك شبهة تكتنف وجود ممارسات بعض هذه المنظمات الأهلية الدولية في عدد من المجتمعات العربية، بحكم تغلغلها في النسيج العرقي والاجتماعي والطبقي للمجتمع وحرصها، بشكل أو بآخر، على إثارة النعرات والصراعات الطائفية والعرقية (وناس، ١٩٩٠ ص ٢٦٩).

ويختلف حجم تواجد وتعاون الهيئات الأجنبية مع المنظمات الوطنية من قطر إلى آخر، بحسب تاريخ العلاقة ومدى انفتاح نظام الدولة على العالم الخارجي. وكذلك بسبب أهمية الدولة المعانة وأهمية منظماتها الأهلية اقتصاديا وسياسيا، بالنسبة للجهة الأجنبية المانحة.

وتختلف الجهات الأجنبية المانحة في اختيار الأنشطة التي تدعمها تبعا لأولويات اهتمامها وماهية، الهدف الذي تريد تحقيقه. على أن الملاحظ بالنسبة لجميع الهيئات الأجنبية، أنها تركز على الأنشطة التي تساعد على تحقيق الأهداف التالية:

١- التسريع بتحويل اقتصاديات الأقطار المعانة إلى نظام السوق، ومن ثم التركيز على المشروعات الاستثمارية، وخاصة الصناعات الصغيرة، بهدف تدعيم القطاع الخاص وتقديم الحلول إلى بعض الفئات التي تضررت بسبب سياسات التكيف الهيكلي، وذلك في إطار تنمية قيم وثقافة اقتصاد السوق؛

٢- العمل على تنمية اللامركزية من خلال أنشطة المنظمات الأهلية، عن طريق التركيز على المجتمع المحلي وتشجيع تنميته، في محاولة للتقليل من الدور المركزي للدولة كجزء من عملية التحول من الاقتصاد القائم على التخطيط وتدخل الدولة إلى اقتصاد السوق؛

٣- العمل على تنمية مؤسسات المجتمع المدني، وخاصة تلك التي تتبنى الفكر الليبرالي وتدافع عن قضايا الديمقراطية الغربية وحقوق الإنسان السياسية؛

٤- وضمن هذا السياق، فمن الملاحظ أن الجهات الأجنبية تركز على المشروعات التي يمكن تقييمها بصورة كمية كما تحرص على رؤية نتائج سريعة دون الأخذ في الاعتبار أهمية بناء قدرات المنظمة الأهلية المتلقية للمعونة. وبالرغم من تركيز أدبيات الدول والمنظمات المانحة على أهمية بناء القدرات الوطنية والمحلية، فإن كفاءة المنظمات الأهلية المعانة

تنخفض بمجرد انتهاء المشروعات في كثير من الأحيان، ناهيك عما هو ملاحظ أيضا حيال ممارسة بعض الجهات المانحة لاسلوب الوصاية على المنظمات الأهلية المعانة.

(د) علاقة المنظمات الأهلية بالفئات المستفيدة

تشير الأدبيات إلى أن تحقيق التنمية لا يمكن أن يتم إلا بالمشاركة الشعبية المنظمة الواعية. ولذلك تعتبر المنظمات الأهلية، إذا توافرت شروطها المواتية، إطارا مثاليا للمشاركة الشعبية بحيث يمكن أن يتعلم فيها الشخص كيف يشارك اقتصاديا واجتماعيا وسياسيا، وأهم من ذلك كله، التدرب على الرؤية المجتمعية الناقدة وعلى المشاركة في صنع القرار. وبناء على ذلك، فإن العلاقة المثالية بين العاملين في المنظمات الأهلية وبين الفئات المستهدفة والمستفيدة، هي التي تأخذ شكل الشراكة بين الطرفين، بدلا من أن تكون علاقة وصاية بين من يقدم المساعدة ومن يتلقاها بشكل سلبي. أن مشاركة الفئات المستهدفة والمستفيدة في تحديد أهداف المنظمة على أساس احتياجاتهم، وفي اختيار الوسائل لتحقيق هذه الأهداف، تعتبر من الشروط الأساسية لنجاح المنظمات الأهلية في عملها. حيث إن هذه المشاركة تزيد من قدرة المنظمة على اختيار الأنشطة المناسبة وتعبئة المصحلة في تنفيذها، مما يمكن أن يؤدي في النهاية إلى تحول المستفيدين من متلقين للمساعدة إلى فاعلين، من خلال تنمية قدراتهم عن طريق المشاركة الفعلية التي تقود إلى سيادة الممارسة الديموقراطية في المجتمع (الباز، ١٩٩٧ ص ١٥٤).

وتشير دراسة هذا الجانب بالذات إلى أن العلاقة، بين المنظمات الأهلية والفئات المستهدفة هي علاقة متسمة بالوصاية وبنظرة فوقية لا تثق في قدرات الفئات المستهدفة على المشاركة في صنع القرار. وربما تأثرت هذه العلاقة بالروح التراثية للعمل الأهلي العربي، والتي ارتبطت بفعل الخير والإحسان. ومن ثم اعتبار الفئات المستهدفة ضعيفة ومستحقة للعطف اكثر منها طرفا مشاركا (الباز، ١٩٩٧ ص ١٥٦) ومن الجدير بالذكر، وجود اختلاف في النظرة إلى هذه العلاقة وممارستها بين المنظمات التي تربطها علاقة وثيقة بالمجتمع المحلي، والتي ترى أهمية إشراك الفئات المستهدفة في تحديد الاحتياجات والأنشطة وتحاول تطبيق ذلك بالفعل، وبين المنظمات القديمة والتقليدية التي ترى عدم أهمية ذلك، مما يعكس البعد عن القاعدة الاجتماعية، واستمرار العمل الاهلي على أنه عمل خيري. ويمثل هذا الانقسام في الرؤية قضية معروضة للنقاش بين المنظمات الأهلية في بعض الأقطار العربية، فقد انقسمت الحركة النسوية والصحية في فلسطين حول هذه المفاهيم لسنوات، وأسفر الحوار عن تطوير حركة المنظمات الأهلية بشكل عام، وما زال هذا النقاش دائرا رغبة في الوصول إلى تمكين المنظمات الأهلية الفلسطينية لتصبح قوة ضاغطة على السلطات من أجل بناء مجتمع ديموقراطي (سالم وجاقمان، ١٩٩٧).

وقد أثبتت التجارب التي اشركت الفئات المستهدفة قدرة هذه الفئات على معرفة احتياجاتها الحقيقية، وإنها إذا أعطيت الفرصة، فإن التعاون يكون مثمرا ومؤديا إلى تطور ونمو قدرات هذه الفئات، وإلي أن تأخذ هي المبادرة بأشكال ابداعية لم تكن تخطرعلي ذهن العاملين في المنظمات الأهلية. بحيث تصل هذه الفئات في غالبيتها إلى القدرة على تكوين منظماتها القاعدية التي تضع العمل الأهلي التنموي في إطار هدفه الحقيقي، وهو تعظيم المشاركة البشرية. وجدير بالذكر أنه رغم سيادة نمط الوصاية في علاقات المنظمات الأهلية العربية مع الفئات المستفيدة، لكن بعض التجارب الرائدة قد ظهرت في تطبيق أسلوب مشاركة هذه الفئات، مثل تجربة الهيئة القبطية الإنجيلية وجمعية الصعيد في مصر واللجان الشعبية في فلسطين أثناء الانتفاضة ... الخ، ولكن هذه التجارب وغيرها مازالت استثناء من القاعدة العامة.

(هـ) علاقة المنظمات الأهلية بالقطاع الخاص

إن الأدبيات المتعلقة بالقطاع الخاص الأهلي في دول الغرب الرأسمالية تنظر الى هذا القطاع كطرف مسئول في شبكة العلاقات والتفاعلات يتمتع بنفس الدرجة من الأهمية التي تتمتع بها الدولة. إلا أن الوضع يختلف بالنسبة للقطاع الخاص في المنطقة العربية، فعلى الرغم من نمو هذا القطاع وظهور بوادر تشكل بعض ملامحه الاقتصادية والسياسية، إلا أن هذا القطاع لم يتبلور بعد ولم ينتج رموزه في شكل طبقة اجتماعية رأسمالية لها ملامحها المحددة، ودورها وآلياتها الاجتماعية، كما هو الوضع في الغرب. ومن ثم فليس لهذا القطاع وجود مؤثر في تفاعلات المنظمات الأهلية العربية حتى الآن. على أنه من الملاحظ أن نمو قطاع الأعمال الناتج عن سياسات الخصخصة، والتبني الكامل لاقتصاد السوق في بعض الدول العربية، قد صاحبه اهتمام رجال الأعمال بتنظيم انفسهم، بهدف التأثير في السياسات العامة للدولة، بما يتلاءم مع حجم دورهم كقوة اقتصادية واجتماعية صاعدة.

وفي هذا الإطار، قام رجال الأعمال في السنوات الأخيرة بتأسيس العديد من المنظمات الأهلية ذات النشاط الملحوظ والمؤثر وخاصة وإنها لا تواجه مصاعب في مسألتي البناء المؤسسي أو التمويل. وقد بدأت بعض هذه المنظمات، إلى جانب عدد من رجال الأعمال كأفراد، في المساهمة بحل بعض المشاكل الاجتماعية للفئات المحرومة وتقديم الخدمات الخاصة في المجالات التي انسحبت منها الدولة، مثل بناء المدارس والمساهمة في أعمال الإغاثة في حالة حدوث كوارث طبيعية. على أن دورهم الاجتماعي، كطبقة، لم يتبلور بعد كما هو الوضع في دول الغرب الرأسمالي. ولذلك فإن مساهمتهم في العمل الأهلي ما زالت غير محسوسة، أو منتظمة، رغم تزايد الوعي بأهمية تلك المساهمة والمطالبة بها، حيث يرى البعض أن بناء الجسور بين القطاع الأهلي والقطاع الخاص يمثل تحديا تواجهه

المنظمات الأهلية في طريق تحسين الواقع الاجتماعي ونمو القطـــاع الأهلـــي بشـــكل عـــام (Thompson, 1992 p. 20) .

٣- بعض النماذج التنموية للمنظمات الأهلية العربية: رؤية تقويمية

يتناول هذا الجزء من الدراسة بعض النماذج للدور التنموي الذي قامت بـــه بعـــض المنظمات الأهلية العربية في بعض الأقطار، بعضها بالتعاون مع الدولـــة وبعضـــها الآخـــر باستقلالية عنها وذلك تمهيدا للوصول إلى بعض الدروس المستفادة.

(أ) مشروع الأسر المنتجة في مصر

يجري تنفيذ هذا المشروع بمساعدة وزارة الشئون الاجتماعية، حيث تقوم "جمعيـــات الأسر المنتجة"، المنتشرة في كل أنحاء الجمهورية، بمنح الأسر قروضا للقيـــام بمشـــروعات إنتاجية، مع تدريبهم على بعض الحرف الفنية الملائمة للمشروعات المرتبطة بالبيئـــة. كمـــا تقوم هذه الجمعيات بتسويق المنتجات عن طريق المعارض التي تنظمها لهم وزارة الشـــئون والتي اتسع نطاقها حتى شمل معارض دائمة في عدد من الدول الأجنبية. وقـــد إتســـع هـــذا المشروع حتى وصل المستفيدين منه إلى حوالي نصف مليون أسرة موزعة على معظم قـــوي الجمهورية. وقد وصل اهتمام وزارة الشئون الاجتماعية بهذا المشروع إلى أن أنشـــأت "إدارة تسمى إدارة الأسر المنتجة".

ورغم أن هذا المشروع قد نجح في زيادة دخل كثـــير مـــن الأســـر، إلا أن علاقـــة "جمعيات الأسر المنتجة" بوزارة الشئون الاجتماعية تجعل هذه الجمعيات في حالـــة إندمـــاج وظيفي مع الوزارة، بحيث يعتمد العاملون في هذه المنظمات على توجيهات الوزارة بشـــكل شبه كامل مما يبعدها عن جوهر العمل الأهلي.

أما من ناحية الدور التنموي لهذه الجمعيات، وبالرغم من مساهمتها في التدريب على قدرات إنتاجية جديدة، إلا أنها ما زالت في جوهرها عبارة عن منظمات تتعامل معها الفئـــات المستفيدة في إطار تلقي العون والمساعدة، ولم تصل بعد إلى أن تصبح بوتقة اجتماعية وثقافية تنصهر فيها قدرات الفئات المستفيدة بشكل ينمي الوعي الجمعي الذي يـــؤدي إلـــى التغيـــير الاجتماعي الإيجابي. علما بأن الأساس الانتاجي لهذا المشـــروع يمكـــن أن يشـــكل إطـــارا للتغيرات البنيوية اللازمة لاستقلالية العمل الأهلي ودفعه إلى المشاركة الإيجابية الواعية فـــي عملية التنمية الشاملة (الباز، ١٩٩٠ ص. ١٦٩). على أن ذلك مشروط بأن تخفف الدولة من

هيمنتها على هذه الجمعيات من ناحية، وأن يسمح للفئات المستفيدة بالمشاركة الفعلية في تسيير هذه الجمعيات من ناحية أخري.

(ب) دور المنظمات الأهلية في فلسطين خلال الانتفاضة

أن المثل الذي يبدو ساطعا في إثبات قدرة المنظمات الأهلية على قيادة التحرر والتنمية، هو ما قامت به المنظمات الأهلية والحركة الشعبية في الأرض المحتلة، والتي وصلت إلى ذروتها خلال الانتفاضة الفلسطينية. فإن "أهم حقيقة افرزتها وأكدتها الانتفاضة الفلسطينية هي إعادة اكتشاف القوة الذاتية الهائلة الكامنة في الناس وفي المجتمع وأهمية الاعتماد بشكل رئيسي على المقومات الذاتية، وعلى تطويرها للقيام بأعمال ومهام أساسية في معظم مجالات الحياة (فاشة، ١٩٩٠ ص ٢).

لقد كشفت الانتفاضة الفلسطينية، كنشاط أهلي ثوري، عن محدودية مفهوم التنمية الذي ساد في الفترة ما بين ١٩٧٧-١٩٨٧ في الضفة الغربية وقطاع غزة. وهو المفهوم الذي اعتمد في أساسه على ادخال أموال المساعدات الأجنبية ثم صرفها بما لم يتعارض مع المصالح الاسرائيلية، بل أنه ربما قد خفف العبء عنها. وقد أدى هذا المفهوم إلى زيادة كبيرة في التوجهات الاستهلاكية وفي اهمال البعد البشري للتنمية. ولكن تفجر الانتفاضة أسهم في نمو المفاهيم والممارسات التي تعكس التأكيد على المقومات الذاتية، مما أدى إلى قيام اللجان الشعبية وتطور دورها في مواجهة التحديات التي زادت بشكل حاد بعد بدء الانتفاضة، وفي تلبية الحاجات التي رافقتها مثل تخزين المؤن والمواد الطبية لتوزيعها ورعاية ودعم المصابين والجرحى وأهالي الشهداء. كما قامت هذه اللجان بمحاولات في الزراعة الجماعية والتعليم الشعبي، ولجأت إلى إعادة فاعلية المسجد كمركز اجتماعي (فاشة، ١٩٩٠ ص ٧).

وقد برز أيضا بين الأنشطة الأهلية في الأراضي الفلسطينية المحتلة نشاط "اللجنة الفلسطينية للمعونة الزراعية" (Ifda, 1989 pp. 11-21) التي تأسست عام ١٩٨٣ لدعم التنمية الزراعية الفلسطينية في الضفة الغربية وغزة. وجاء تأسيسها استجابة لانعدام الخدمات الاستشارية والارشاد الزراعي في المناطق المحتلة، بعد أن اهملت السلطات الاسرائيلية بشكل منظم الاداره الزراعية التي ورثتها من الأردن حتى أصبحت في حكم المعدومة. وقد زاد الاهتمام بالقطاع الزراعي لا سيما بعد أن توقف كثير من عمال الزراعة عن العمل في اسرائيل وعادوا للعمل في أراضيهم. وقد قامت اللجنة بتشجيع الانتاج في إطار الاقتصاد العائلي من أجل الاستهلاك الذاتي، مع تكوين ثمانية وسبعين لجنة زراعية نسائية لتشجيع إنتاج وحفظ الغذاء. ولما زاد الانتاج، نظمت الفلسطينيات تعاونيات لتسويق فائض انتاجهن. وقد ركز المشروع كذلك على تثقيف المرأة من الناحية الغذائية والصحية من خلال الدورات

التدريبية. وكذلك اهتمت التجربة التعاونية النسوية في الأرض المحتلة بصياغة علاقات قائمة على التخطيط والمبادرة والابداع والاستقلالية، وهدم علاقات التبعية والرضوخ والاتكال (كتاب والرطروط، ١٩٨٨ ص.ص ٢٤-٢٧).

ويتضح أن تجربة المنظمات الأهلية في الأراضي الفلسطينية المحتلة قد اثبتت أنه بغياب معوقات التحرك الأهلي المستقل، وبتوفر مناخ ديمقراطي يتمثل في غياب أي ضغط حكومي على المنظمات الأهلية الفلسطينية (اللهم إلا الضغوط الاسرائيلية التي تعتبر مواجهتها جزء من حرب التحرير)، وكذلك بتفجر النشاط الأهلي في إطار نضالي، كل هذه العوامل، أسهمت في نشاط مثمر لهذه المنظمات واعطتها القدرة على الحركة المستقلة وفرض وجودها بالنسبة للحكومات والمنظمات الاجنبية الممولة أثناء الانتفاضة. كما أسهمت هذه العوامل أيضا في امكانية جعل المنظمات الأهلية في فلسطين كأساس للمجتمع المدني والدولة الفلسطينة الجديدة، الا ان هذا الدور لم يتضح حتى الآن لعدم وضوح العلاقة بين المنظمات الاهلية وسلطة الحكم الذاتي.

يظهر من النموذجين السابق عرضهما، امكانية توفر الشروط التي تسمح بتبني الأنشطة التنموية من قبل المنظمات الأهلية العربية. على أنه بمقارنة هذين النموذجين يتضح أن النموذج الأول، رغم توسعه ورغم تحقيقه لبعض الأهداف المخططة، إلا أنه يعتبر نموذجا للأنشطة التنموية الجزئية الترميمية، التي وأن أدت إلى تحسين مستوى دخل المستفيدين، إلا انها بعيدة عن الدور التنموي التعبوي الذي يدمج المواطنين في التنمية بالمعنى الشامل. ومن المرجح أن سبب ذلك هو الهيمنة الحكومية على هذه المنظمات بشكل يجعلها آلية لتنفيذ بعض الأهداف الحكومية، بدلا من ان تكون تعبيرا عن إرادة المواطنين ومبادراتهم التي يمكن، لو اتيحت لها الفرصة، أن تتجاوز حدود التنمية المركزية إلى افاق أبعد واشمل. اما النموذج الثاني، فيظهر بشكل واضح أنه اذا ما توفرت الظروف المواتية للحركة، وهي في هذه الحالة غياب سلطة الدولة، وقوة الدافع النضالي للمحافظة على البقاء من اجل استعادة الحق، فإنها تأخذ بيدها المبادرة وتعمل بنظام وإبداع لم يكن متوقعا حتى من الفاعلين أنفسهم. وربما يؤيد هذه النظرة ما نراه الان من التراجع النسبي لدور المنظمات الاهلية في فلسطين بعد اتفاقية اوسلو ومحاولات السلطة الفلسطينية تنظيم هذه المبادرات بما يلائم سياستها.

ثالثا- ملاحظات ختامية وتوصيات

يستخلص من العرض السابق لدور المنظمات الأهلية العربية في التنمية المحلية مجموعة من الملاحظات، أهمها ما يلي:

١- ان هناك أزمة تنموية تواجه الأقطار العربية كلها، سواء الدول الغنية أو الدول ذات الدخل المنخفض. وأن الاستراتيجيات التنموية التي أتبعت في العقود الأربعة الماضية قد عجزت عن تحقيق التنمية الحقيقية في الأقطار العربية. ولذلك فعلى الدول العربية أن تبحث عن رؤى تنموية مغايرة تضمن لها كسر حلقات التخلف والتبعية؛

٢- أثبتت التجربة أن استبعاد المواطنين من المشاركة في العملية التنموية اقتصاديا واجتماعيا وسياسيا وثقافيا هو سبب فشل التنمية ونتيجة لهذا الفشل في نفس الوقت، ولذلك فإن أي اختيار تنموي، يرجى له النجاح، يجب أن يعتمد على المشاركة الحقيقية والعادلة للمواطنين في صنع التنمية وفي الحصول على الناتج. على أن تكون هذه المشاركة منظمة ومنطلقة من المستوى القاعدي (Grass- root) الذي تشغله الغالبية العريضة من الجماهير على المستويات المحلية؛

٣- ان التنمية المحلية هي جزء من عملية تنموية أوسع وأكثر شمولا ترتبط بالمجتمع كله، ولذلك يجب ان تتم في تناغم وتكامل مع هذا الإطار الاستراتيجي الأوسع، بحيث يكون الانجاز على المستوى المحلي مؤديا إلى الانجاز على المستوى القومي وليس منفصلا عنه؛

٤- يمكن للمنظمات الأهلية أن تلعب دورا فعالا في التنمية المحلية/التنمية الشاملة، إذا تجاوزت هذة المنظمات الدور الوظيفي والخدمي والرعائي، لتصل إلى الدور البنيوي التعبوي الذي يجعل هذه المنظمات إطارا تنظيميا لمبادرات المواطنين الواعية ذات الرؤية الواضحة في عملية التغيير الاجتماعي وذات القدرة على تحقيق التغيير الذي يعبر عن مصالح غالبية افراد المجتمع؛

٥- توضح الدراسات والبحوث الخاصة بالمنظمات الاهلية العربية أنها ما زالت محصورة في الدور الوظيفي والخدمي والرعائي، وأنها ما زالت منظمات مساندة ومساعدة للفئات المستفيدة وليست أطرا تنظيمية لحركتهم الواعية. ولذلك فإن الأنشطة التنموية التي تقوم بها ما زالت أنشطة جزئية ترميمية في إطار السياسات التنموية الحكومية التي تتسم بغياب الرؤية الشمولية للتنمية؛

٦- يتأثر دور المنظمات الاهلية العربية في التنمية بعلاقتها بالدولة، والتي تتسم بهيمنة الحكومات بشكل عام على العمل الاهلي العربي وذلك لضعف المجتمع المدني من ناحية، وضيق الهامش المتاح لممارسة الديمقراطية من ناحية أخري. ويتجلي ذلك في القوانين العربية المنظمة للعمل الاهلي والتي تضع المنظمات الاهلية في علاقة خضوع للدولة؛

٧- رغم أهمية استقلالية المنظمات الاهلية عن الدولة بزيادة قدرتها على المبادرة والحركة، إلا ان ذلك لا يعني إضعاف الدولة، بل يعني تعاون دولة قوية وديمقراطية مع مؤسسات مدنية قوية أيضا. وتتأكد أهمية ذلك بالنسبة للأقطار العربية في إطار عمليات العولمة التي تتعرض لها، والتي يمكن ان يترتب عليها اضعاف الدولة العربية وإدماجها في النظام العالمي الجديد وإخضاعها للعلاقات غير المتكافئة مع الدول المسيطرة على هذا النظام؛

٨- تتسم المنظمات الأهلية العربية، بشكل عام، بضعف الممارسات الديمقراطية ضمن أطر عملها، مما يؤدي إلى استمرار القيادات لفترات طويلة واحتكار صنع القرار من الاقلية ومن ثم اصابتها بالجمود والبيروقراطية. كما يقلل ضعف الممارسات الديمقراطية من مشاركة بعض الفئات مثل النساء والشباب. ويرتبط ذلك بعدم قدرة غالبية المنظمات الأهلية العربية على أن تصبح آلية للمارسة الديمقراطية عن طريق تعبئة المواطنين للمشاركة الفاعلة والحقيقية. وهو الأمر الذي يؤثر بشكل أساسي على هذه المنظمات لدورها التنموي الذي يجب أن يكون تعبيرا عن احتياجات المواطنين ومبادراتهم؛

٩- تأثر أداء المنظمات الأهلية العربية في الحقب الأخيرة بالاهتمام العالمي بدور المنظمات الأهلية، مما أدى لتطوير علاقاتها مع الهيئات الأجنبية. ورغم أن ذلك قد أعطى دفعة لبعض المنظمات الأهلية من حيث القيام بمشروعات تنموية، إلا أن العلاقة ما زالت قائمة على ثنائية المانح / المستقبل، مما يضع المنظمات الأهلية العربية في علاقة غير متكافئة مع هذه الهيئات. ويؤدي بالتالي إلى تقبلها لرؤي وصياغات تنموية بعيدة عن مفهوم التنمية الشاملة المستقلة المعتمدة على الذات. خاصة وأن معظم الجهات الأجنبية تركز على المشروعات التي تسرع بإدماج المجتمعات المعانة في النظام العالمي الجديد؛

١٠- رغم تنامي القطاع الخاص في الاقطار العربية وحصوله على مزايا اقتصادية اجتماعية وسياسية عديدة، إلا أنه ما زال يحجم عن القيام بدوره الاجتماعي. ولذلك فإن علاقة المنظمات الأهلية العربية بهذا القطاع ما زالت محدودة النطاق، وما زال فهم هذه العلاقة يشوبه الغموض من قبل الطرفين، وهو الأمر الذي يشير إلى أهمية التوعية بالأدوار الاجتماعية الخاصة بالقوى الفاعلة في المجتمع؛

١١- يعتبر غياب استراتيجيات تنموية ذات رؤية شاملة كمرجعية للسياسات التنموية في الدول العربية من أهم المعوقات لدور المنظمات الأهلية العربية في التنمية المحلية/التنمية الشاملة. حيث لا يمكن لهذه المنظمات القيام بالدور التنموي التعبوي إلا إذا كان هناك وعي مشترك من جميع الأطراف بما تعينه التنمية الشاملة وبأهدافها المرحلية والإستراتيجية، حتى يمكن للمبادرات الشعبية والحكومية أن تندرج في نفس الاتجاه الذي يمكن أن يؤدي إلى تحقيق التنمية.

توصيات

أما بالنسبة للتوصيات المقترحة في مجال دور المنظمات الأهلية في التنمية المحلية، فأهمها هو التالي موجزه:

١- ضرورة الوصول إلى مفهوم واضح للتنمية الشاملة، يقوم على المشاركة الحقيقية للمواطنين، ومن ثم يحمل بالضرورة، مضمونا تعبويا يرتبط بتعظيم قدرات المواطنين وفرصهم المجتمعية، مع إيجاد الآليات التي تضمن الأسس الديموقراطية للمشاركة. وهو الأمر الذي يتطلب مناقشة هذا المفهوم من قبل الأطراف المشاركة في العملية التنموية بهدف الوصول إلى درجة عالية من التوافق والالتزام بهذا المفهوم. مع توضيح مفهوم التنمية المحلية باعتبارها جزء من التنمية الشاملة.

٢- تبني رؤية جديدة للقطاع الأهلي، بإعتباره طرفا في العملية التنموية على أساس "الشراكة" القائمة على المساواة في علاقات القوى بين الأطراف. وتحدد على أساس هذه الرؤية حقوق وواجبات كل طرف، بحيث يعتبر القطاع الأهلي شريكا للدولة وليس وكيلا لها.

٣- العمل على تطوير المنظمات الأهلية لتنتقل من دورها الوظيفي القائم على الأنشطة الخيرية والخدمية والرعائية، إلى دورها البنيوي المرتبط بالتنمية والتغيير الاجتماعي. ويجب في هذا الإطار. تشجيع المواطنين، خاصة في المجتمعات المحلية، على تنظيم أنفسهم في منظمات قاعدية باعتبارها الإطار الأمثل للمشاركة الشعبية في الأنشطة التنموية. كما يجب الاهتمام بمستوي ومضمون وعي العاملين في المنظمات الأهلية، ليتلاءم مع الدور المستقبلي المأمول لهذا القطاع.

٤- العمل على خلق بيئة قانونية مشجعة لنشأة وتطور المنظمات الأهلية، وذلك بتسهيل إجراءات التأسيس، وبتغيير القواعد القانونية التي تقيد مبادرات المواطنين.

٥- تكامل الدعوة إلى تقوية القطاع الأهلي مع الدعوة إلى وجود دولة عصرية وقوية، تقوم على أساس الديمقراطية والعدالة الاجتماعية، ويعتبر ذلك ضمانا أساسيا لوجود شراكة حقيقية بين الدولة والقطاع الأهلي.

٦- العمل عن طريق القوانين واللوائح، والتوعية الديمقراطية، على تغيير الممارسات غير البيروقراطية ضمن المنظمات الأهلية. ولذلك يجب التأكيد على أهمية دوران السلطة وإتاحة الفرصة لظهور قيادات جديدة.

٧- تشجيع المشاركة النسائية في المنظمات الأهلية، حتى تتساوى مع مشـــاركة الذكـــور كما وتأثيرا، عن طريق التأكد من وصولها إلى مراكز صنع القرار.

٨- العمل على زيادة قدرة المنظمات الأهلية بهدف الاعتماد على الذات فـــي مواردهـــا بصورة أساسية قبل اعتمادها على المصادر الوطنية، مع دفع القطاع الخاص وتشجيعه علـــى المساهمة الجادة في تمويل المنظمات الأهلية. ويجب أن يكون تعاملها مع الجهات الأجنبيـــة المانحة مشروطا بتحقيق الندية وتأمين استقلالية المنظمات الأهلية العربية في مواجهتها.

٩- العمل على تقييم التجارب التنموية لبعض المنظمات الأهلية العربية التي تبنت منـــهج مشاركة المواطنين على المستوى المحلي، والوقوف على مدى نجاحها أو فشلها واســـتخلاص الدروس المستفادة لتطوير هذه التجارب وتعميمها في اماكن أخري.

١٠- وأخيرا، ينبغي الاهتمام بدراسة العلاقة بين المنظمات الأهلية والحركات الاجتماعيـــة، خاصة في إطار تشجيع القوى الاجتماعية المختلفة على المشاركة في التنمية المحلية. كمـــا يجب دراسة معوقات وجود منظمات أهلية قاعدية (Grass-root-NGOs) في المنطقة العربيـــة مثل تلك الموجودة في مجتمعات آسيا وافريقيا وامريكا اللاتينية.

المراجع العربية

ابراهيم، سعد الدين. (١٩٩٣)، المجتمع المدني والتحول الديموقراطي في الوطن العربي، التقرير السنوي، مركز ابن خلدون للدراسات الانمائية، القاهرة.

الباز، شهيدة. (١٩٩٠) دور المنظمات الأهلية العربية في تحقيق التنمية الشاملة، في/ آفاق استراتيجية التنمية في العالم العربي في التسعينات، أبحاث ندوة، برنامج الأمم المتحدة الانمائي.

ـــــــ، ـــــــ. (١٩٩٥) المنظمات الأهلية في مصر وإمكانيات التطوير، رؤية استراتيجية، مجلة القاهرة، القاهرة، سبتمبر ١٩٩٥.

ـــــــ، ـــــــ. (١٩٩٧) المنظمات الأهلية العربية على مشارف القرن الحادي والعشرين، محددات الواقع وآفاق المستقبل، لجنة متابعة مؤتمر المنظمات الأهلية العربية، المجلس العربي للطفولة والتنمية، القاهرة.

البصام، دارم. (١٩٩٧)، العمل الأهلي العربي المشترك، المفهوم، الواقع، التصورات البديلة، ورقة للمناقشة، المؤتمر الثاني للمنظمات الأهلية العربية، القاهرة.

الصاوي، علي. (١٩٩٣)، المنظمات غير الحكومية والتحول الديمقراطي: مقدمة نظرية، مؤتمر المنظمات غير الحكومية العربية والشرق اوسطية في استراتيجية التنمية الوطنية، القاهرة.

الكواري، علي خليفة. (١٩٨٥)، حقيقة التنمية النفطية: حالة أقطار الجزيرة العربية، في: دراسات في التنمية والتكامل الاقتصادي العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.

جاقمان، ريتا وسالم، هالة. (١٩٩٧)، المنظمات الأهلية في فلسطين، تقرير غير منشور.

صايغ، يوسف عبد الله. (١٩٨٥)، التكلفة الاجتماعية للعائدات النفطية، في: دراسات في التنمية والتكامل الاقتصادي العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.

ضاهر، مسعود. (١٩٩٢)، المجتمع المدني والدولة في المشرق العربي، المجتمع المدني.

عبد الفضيل، محمود. (١٩٨٥)، النفط والتنمية والتكامل الاقتصادي في منطقة الخليج، في" دراسات في التنمية والتكامل الاقتصادي العربي"، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.

فاشة، منير. (١٩٩٠)، أعط ما لقيصر لقيصر وماالله لله، بحث حول مفهوم التنمية المناسبة للضفة الغربية وقطاع غزة ودور المنظمات غير الحكومية ضمن الظروف الحالية، أوراق مؤتمر التنظيمات الأهلية العربية، صندوق الخليج لدعم منظمات الأمم المتحدة، الرياض.

ـــــــ، ـــــــ. (١٩٩٥)، العمل الأهلي الفلسطيني في الضفة والقطاع، ندوة العمل الأهلي العربي في عالم اليوم، ورشة الموارد العربية، قبرص.

فرحات، محمد نور. (١٩٩٠)، ملاحظات على التنظيم القانوني للجمعيات في التشريعات العربية، في: بحوث مؤتمر التنظيمات الأهلية العربية ١٩٨٩، صندوق الخليج لدعم منظمات الأمم المتحدة، الرياض.

كتاب، إيلين والرطروط، خالدة. (١٩٨٨)، التجربة التعاونية النسوية تعاونية بتللو وسعير، سلسلة شؤون تنموية رقم (٣٠).

وناس، المنصف. (١٩٩٠)، تاريخ العمل الأهلي في المغرب العربي، أوراق مؤتمر المنظمات الأهلية العربية الأول ١٩٨٩، صندوق الخليج لدعم منظمات الامم المتحدة، الرياض.

المراجع الأجنبية

Braun, Gerald. (1987). The Failure of Conventional Development Strategies, In: New Strategies For Development From Below, The Frist International Conference On: A Model Local Bank For Development, Magosa, Turkish Cyprus.

Ehrenberg, Eckehart. (1987). The Significance of Proper Mobilization For Development, In: New Strategy for Development From Below, The First International Conference On: A Model Local Bank For Development, Magosa, Turkish Cyprus.

Frantz, Telmo - Rudi. (1987). The Role of NGOs in the Strengthening of Civil Society, in: Conference On: Development Alternatives, The Challenges For NGOs, Regents College, London.

Joseph, S. (1993). Gender and Civil Society, An Interview With Suad Joseph, Middle East Report, U.S.A

____,____. (1996). Gender and Citizenship in Middle Eastern States, Middle East Report, No. 198, U.S.A.

Ifda (1989). Local Self- Reliance in Palestine The 1988 Annual Report of the Palestine Agricultural Relief Committee (PARC), Ifda Dossier 73, September/October.

Landim, Leilah. (1992). What is /an NGO? Notes on the Nonprofit Organizations in Brazil, Paper, 3rd International Conference of Research on Voluntary and Nonprofit Organizations, Indiana University, Center of Philanthropy, Indianapolis.

Lipschutz, Ronnie D. (1992). Reconstructing World Politics: The Emergence of Global Civil Society, in : Mellinnium, Vol. 21, No. 3.

McCarthy, K. (undated). The Voluntary Sector Oversease, Notes From the Field, Center for the Study of Philanthropy, New York.U.S.A.

Salamon, L.M. & Anheier, H.K. (1992). In Search of the Nonprofit Sector: The Question of Definitions Paper Presented at the Third International Conference of Research on Voluntary and Nonprofit Organizations, Indiana University, Indianapolis.

____,____. (1994). The Emerging Sector: The Nonprofit Sector in Comparative Perspective. An Overview, Johns Hopkins University, Institute for policy studies, Baltimore, U.S.A.

Singerman, D. (ND). Avenues in Participation: Family, Politics, and Networks in Urban Quarters of Cairo, Princeton University Press, Princeton, New Jersey.U.S.A.

Tkajese, K. (1987). An Agenda of Future Tasks For International and Indigenous NGOs. Towards an Optimal Division of Labour, The View From the South, Conference On: Development Alternatives: The challenge for NGOs, Regents College, London.

Thompson, Andres. (1992). The Nonprofit Sector in Latin America: Argentina, Brazil, Chile and Uruguay, 3rd International Conference of Research On Voluntary and Noprofit Organizations, Indiana University, Indianapolis,U.S.A.